د. فوزي عبد الغني

اتجاه الصحف المصرية
نحو موضوع التحول
إلى اقتصاد السوق



الناشر: شبيك لبيك للدعاية
ش جامعة الدول العربية - المهندسين - القاهرة.

رقم الأيداع : ١٠٠١ / ١٩٩٣	
الترقيم الدولي	I . S . B . N : 977 _ 5518 _ 00 _ 8

اتجاه الصحف المصرية

نحو موضوع التحول

إلى اقتصاد السوق

إعـــداد

***

د. فوزي عبد الغني

قسم الصحافه

كلية آداب سوهاج - جامعة أسيوط

١٩٩٣

الناشر: شبيك لبيك للدعاية

ش جامعة الدول العربية - المهندسين - القاهرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

"""" سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا
إنـــك أنـــت العلـــيم الحـــــكيم""""

صدق الله العظيم
سورة: البقرة

الإهـــــداء

الـي.......

أمــى مصـــــــر.

تمهيد

عندما يكتب تاريخ الربع الأخير من القرن العشرين سوف يذكر بكل تأكيد وفى مكان بارز أن هذه الفترة قد اجتاحتها رياح سياسة وحركة التحول والإصلاح الإقتصادي ، ولكن الفترة التي سادت فيها ثورة الإصلاح الإقتصادي في دول العالم غير كافية لترجمة وتقييم ما حققته هذه السياسة من نجاحات في مجال النمو الاقتصادي وما ترتب عنها من نتائج هيكلية وتنموية.

إن المفهوم العام لسياسة الاصلاح الإقتصادي يمكن أن يعنى أي إجراءات تتخذها الحكومة تسهم في تشكيل سلوك النشاط الإقتصادي علي أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الاسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق عليه "التخصيصية Privatization".(١)

وإذا كان علم الإقتصاد هو: العلم الذي يهتم بأسلوب توزيع الموارد الإقتصادية علي الإستخدامات المختلفة من أجل اشباع الحاجات الإنسانية (٢) فإن التغيير يعد أحد نواميس الحياة. فالنظريات والنظم والقوانين في تغيير مطرد ومستمر ، وهذا ينطبق علي النظرية الإقتصادية والنظم السياسية والإقتصادية، ومن هذا المنطلق نجد أن تبني هذه السياسة لا يجب أن يكون بصيغة مؤقتة ولكن يجب أن يكون ذات طابع مستمر وبفكر متجدد يواكب المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التى تظهر في كل مرحلة من مراحل التنمية والإصلاح، حيث تعتبر هذه العملية الإصلاحية للإقتصاد متغيرة ومتطورة ، ولذلك يجب أن تستخدم أدوات ومعايير مرنة ديناميكية تتناسب مع المد والجزر والتفاعل الذي يحدث في عملية الإصلاح والذي يتأثر بطبيعة الحال بالظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التى توجد في كل مرحلة من مراحل التنمية ، حيث أوضح لنا التاريخ الإقتصادي أن تجارب تحرير المجتمع من القيود الإقتصادية والسياسية وبناء مجتمع يعتمد علي الديموقراطية السياسية والحرية الإقتصادية أمر ليس باليسير ويواجه كثير من المشاكل والعقبات من خلال تجارب بعض الدول الأوربية فى عقدى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي حيث واجهت هذه الإتجاهات التحررية وازاحة القيود بعض الصعوبات والمشاكل(٣).

وبالنظر الي الأوضاع في مصر يطرح صلاح حافظ(٤) سؤالا يقول: هل صحيح أن سياساتنا الحاكمة الان وبعد أربعين عاما من قيام الثورة قد تخلت عن شمولية الحكم الثورى وانتقلت من الشرعية الثورية ودخلت في الشرعية الديمقراطية؟ .

حيث يجيب الكاتب بقوله:" أخشي القول: أن المجتمع المصري يبدو الان وكأنه يمر بظروف مشابهة لتلك التي سادت قبيل ١٩٥٢ فمهدت بالتالي للثورة وحتمت إجراء تغييرات جذرية في مختلف مناحي الحياة المصرية. فالمجتمع يمر الان بمرحلة انتقال سريع

وتغير متعجل فـي علاقـات القـوي الإقتصاديـة والإجتماعيـة فرضتهـا سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تنفذ الان بالاتفاق مع صندوق النقد الدولـي والبنـك الدولـــي ومـــع القـوي الدوليـة الواقفـة وراء هــاتين المؤسستين، فقد فرضت ضرورات هذا الإصلاح طي صفحة قديمة من صياغـة العلاقـات الإقتصاديـة والإجتماعيـة فرضتهـا متغـيرات ثـورة يوليـو، علـي مـدي سـنوات بـل وعقودلتبـدأ صفحـة أخـري قوامهـا الإقتصاد الحر وآليات السوق ، بدلا من اعادة توزيع التراث وتحقيق العدل الإجتماعي والتنمية المركزية والتعليم المجاني والدواء والعـلاج للجميع الذي بشرت به ثورة يوليو واجتهدت في تطبيقه.

حيث يشهد المجتمع الان خللا واضحا ومتسارعا في توزيع الثروات واقتسام الدخول، فبعد تراجع مفهوم العدالة الإجتماعية وإعادة توزيع الثروات بدلا من احتكارها في يد النصف في المائة تلك المبادىء التى جاءت بها الثورة، إذ بنا اليوم نكاد نعود إلى المربع رقم واحد حيث مساحة الفقر تتسع وعدد الفقراء يتزايد بينما الثروة تتركز في يد الفئة فوق القمة بصرف النظر عن مصادر هذه الثروة سواء كانت بالكسب الحلال أو عن طريق الفساد والإثراء غير المشروع. يبدو أن المشكلة موجودة في فكر الإدارة الإقتصادية، لأن الإدارة الناجحة هي أساس الوظيفة الصحيحة للمشروع(٥).

وعلي الرغم من تحفظ الكاتب الأستاذ / صلاح الدين حافظ .. بخصوص الإنطلاق نحو الأخذ بآليات السوق، إلا أن الوضع والمسار الإقتصادي في مصر بين المؤيد للإتجاه لأليات السوق بدون ضوابط وبين المتحفظ وبين الرافض للفكرة، كان من الضروري أن ننجذب نحو هذا الموضوع الهام للوقوف علي اتجاهات صحف مصر في معالجتها له والحجج التي ساقتها للتدليل علي وجاهة نظرتها في هذا الموضوع الحيوى والمصيري بالنسبة لمصر التي لن تستطيع أن تمارس حرية قرارها ما لم يكن معتمدا علي إقتصاد متين(٦).

كما أن هذه الصحف إذا لم تكن قادرة علي الخوض بتعمق في هذه القضية موضوع الدراسة فإن قارئها قد يتركهاإلي صحيفة أخري ، حيث أصبح من أبجديات إدارة الصحف اليوم أن كل تغير يطرأ علي القراء يؤثر تماما علي المعدل الألفي لسعر بيع الإعلانات(٧).

الفصل الأول

تطور الفـــــكر الإقتصادي

الفصل الأول
تطور الفـــــكر الإقتصادى

من الثابت أن نشأة الفكر الإقتصادي Economic Thought، عملية سابقة من الناحية التاريخية عن نشأة علم الإقتصاد Science of Economy. فالأفكار الإقتصادية التي راودت المفكرين في مسائل اقتصادية شتى ومتناثرة مثل ماهية الثروة أو طبيعة ووظائف النقود، أو العوامل التي تحكم قيم الأشياء تجد جذورها في عصور الحضارات القديمة. وليس أدل علي ذلك من أن كلمة اقتصادEconomy، تجد أصلها اللغوي في كلمتين يونانيتين هما كلمة Oikos، وتشيرالي المدينة أو المنزل ، وكلمة Nomos، وتشير إلى قانون أو قواعد.

ولقد كانت كلمة اقتصاد التى أهداها أرسطو للفكر الإقتصادي تعني لدي الإغريق مجموعة من المترادفات في مقدمتها قواعد أو قاونين الذمة المالية، وقواعد أو قوانين الإقتصاد المنزلي، وقواعد أوقوانين شئون البيت أو الأسرة. أو المنهج الذي يتبعه رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله(٨).

وتجد هذه النشأة التاريخية القديمة للأفكار الاقتصادية تفسيرا لها في أن البشرية عرفت المشكلة الاقتصادية منذ فجر التاريخ. ولقد استغرقت هذه المشكلة شطرا كبيرا في جهد وفكر الانسان علي مر العصور، كما أن تفكير الإنسان حول هذه المشكلة قد اتسم بالتقدم والتطور عبر فترات التاريخ المتعاقبة. وإذا كان البعض يعتبر ظهور مقدمة ابن خلدون هي النقطة التي بدأ عندها مولد علم الاقتصاد نظرا لضخامة ما ساهم به من افكار ونظريات سبقت عصره، ويري

البعض الاخر أن ميلاد علم الإقتصاد ينسب للإقتصادي الإيطالي الشهير بساكاريا"Baccria" في القرن السادس عشر غير أنه مهما يكن الرأي حول مع من يبدأ علم الإقتصاد حياته، فان كتاب آدم سميث"Adam S;ith" " ثروة الأمم" سنة ١٧٧٦، يمثل الخط الفاصل بين الاقتصاد لمجموعة من الآراء المتناثرة في شتى المسائل ذات الصيغة المالية، وبينه كتحليل متماسك للظاهرة الإقتصادية، فقد استطاع آدم سميث أن يعطينا صورة كاملة للنظام الاقتصادى والعلاقات بين أجزائه وكيف يؤثر كل جزء في الاخر ويتأثر به، فلقد فعل آدم سميث للإقتصاد ما فعله ايزاك نيوتن لعلم الطبيعة(٩).

ومن الواضح أن هناك محاولات عديدة في مجال فهم الإقتصاد من منظور فئات مختلفة بعضها مرتبط بالشرائع السماوية من خلال التوزيع العادل للدخل والثورة وتنظيم وتنمية النشاط الإنتاجي علي أسس جديدة بالإضافة لتنظيم السوق والتجارة علي أسس الحرية والمنافسة والسلوك الاستهلاكي ومفهوم التوازن وتحليل العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والنشاط الاقتصادي للدولة بالإضافة الي ظهور عصر الرأسمالية التجارية والظروف التي ميزت هذا العصر، كما ظهر الفيزيوقراط (الطبيعيون) الذين اعتبروا أن الأرض وحدها هي مصدر الثروة وظهور المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية التي تزعمها الفريد مارشال، الذي كان له أسلوب في التحليل للآسعار ونظريتي التوزيع والانتاج وتوقعاته لمستقبل السوق التنافسى(١٠).

وغير هؤلاء من العلماء الذين اهتموا بهذا المجال وبدأو يتشيعون لوجهة نظرهم في مفهوم النشاط الإقتصادي الذي أصبحت تسير عليه النظم الإقتصادية في دول العالم المختلفةاليوم، ان هذه الثقوب القائمة في كل توجه اقتصادي دعتنا الي التعرف علي هذه النظم الاقتصادية ليس بتعميق الباحث في مجال الاقتصاد ولكن للاستعانة به كخلفية لهذه الدراسة التي تبحث في تحول نظام مصر الاقتصادي من -

الإقتصاد الموجه- (المملوك للدولة) الي اقتصاد القطاع الخاص (المملوك للأفراد) للتعرف علي الضوابط التي بنت عليها صحف الدراسة توجهاتها نحو هذا الموضوع جد الهام، حتي يمكن مساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات ووضع السياسات الإقتصادية المناسبة كما يقول بذلك مفهوم الاقتصاد القياسيDifinition of Econometrics ، الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات الإقتصادية مستخدما النظرية الإقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية لاختبار النظريات الإقتصادية المختلفة للتحقق من انطباق هذه النظرية مع الواقع ومن ثم يمكن قبولها أو تعديلها أو رفضها أو التوصل الي نظرية جديدة.

كما يمكن للإقتصاد القياس أن يوفر تقديرات عن مرونتي العرض والطلب بأنواعهما المختلفة، حيث نجد أن رجال الأعمال لا يستطيعون اتخاذ قرار بزيادة سعر سلعة ما لزيادة الإيرادات الا بعد معرفة مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة ، وكذلك الحكومة لا يمكنها اتخاذ قرارا ما للتأثير علي مستويات الانتاج والإستهلاك في المجتمع إلا بعد معرفة مرونتي العرض والطلب بأنواعهما المختلفة، كما يساعد في وضع السياسات من خلال التنبوء بقيم المتغيرات الإقتصادية في المستقبل يمكن لها أن تجيب علي العديد من الأسئلة المتعلقة بالمستقبل مثل:(١١)

١- ما هو الأثر المحتمل لزيادة سعر السلعة الأصلية علي الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية؟

٢- ما هو الاثر المحتمل لزيادة اسعار السلع البديلة علي الكمية المطلوبة من السلعة الألية؟

٣- ما هو الاثر المحتمل لزيادة أسعار السلع المكملة علي الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية؟

٤- ما هو الاثر المحتمل لزيادة الدخل للإنفاق علي الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية؟

٥- ما هو الأثر المحتمل للسياسة النقدية علي التضخم والبطالة؟

٦- ما هو الاثر المحتمل للسياسة المالية علي الإنفاق الاستثماري وتوزيع الدخل؟
٧- ما هو الاثر المحتمل لسياسة سعر الصرف الاجنبي علي التضخم والانتاج وميزان المدفوعات؟

فيتضح لنا مما سبق أن اجابة الأسئلة من الأول للرابع قد يفيد رجال الاعمال فى وضع سياسة خاصة بالطلب علي سلعة ما، أما اجابة باقى الأسئلة فقد تفيد الحكومة في وضع السياسة الإقتصادية الكلية بالإضافة لي دور وسائل الإعلام في إفادة وتوعية الجمهور.

وفي ضوء ما سبق نجد أننا أمام موضوع متشابك ومعقد يحتاج منا الي ضرورة التعرف علي أهم المدارس والنظريات الإقتصادية التي اتسمت بها كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي وأهميتها المرحلية وتأثيرها علي المتغيرات الإقتصادية المختلفة ونوجزها فيما يلي:

أولا : الفكر والنظام الاقتصادى فى مرحلة العصور الوسطى:

حيث بدأت هذه المرحلة من القرن الخامس حتي القرن الخامس عشر، وهي تتسم بسيطرة الزراعة علي النشاط الاقتصادي حيث كان الانتاج الزراعي هو النشاط الغالب وكانت طريقة الانتاج تستند علي النظام الاقطاعي الذى كان سائدا في تلك الأونة في جميع دول أوربا حيث كان هذا النظام هو الذي يميز الانتاج وعلاقات العمل ، وأيضا أسلوب توزيع الناتج علي الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ومن هنا كانت القتصاديات أوربا اقتصاديات زراعية وهي تعبر امتداد لمرحلة زمنية سابقة أيضا من خلال الفكر الاقتصادي الاغريقي حيث تشابه النشاط والتركيب الطبقي.

ومن أهم خصائص هذا النظام الاقطاعي(١٢):

١) أن الأرض هي بؤورة الاهتمام كوحدة اقتصادية تدور حولها علاقات الانتاج.

٢) أن حق استعمال الارض وشغلها كان لمن يقوم بالعمل في الانتاج الزراعي، أما حق الملكية فكان للسادة.

٣) جزء من العاملين كانوا ليسوا عبيدا ولكن حريتهم مرتبطة بسيدهم في مرحلة أولي وبالأرض فى مرحلة ثانية.

٤) كان التنظيم السياسي في ظل هذا النظام يقوم علي أساس ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة، كما أن العدالة كان يحكم بها السيد الأكبر علي تابعيه من السادة ويحكم بها الشريف علي فلاحيه.

٥) أدى تطور الانتاج الزراعي الي ظهور انتاجية جديدة تصاحب هذه المرحلة، كان من نتائجها استخدام المياه كمورد للطاقة يستخدم في دفع الطواحين التي تقوم بطحن الغلال وتسيير الالات البدائية التي تعصر الزيوت والفاكهة.

٦) صاحب هذا التطور انتعاش الكثير من الحرف كالتجارة والحدادة وصناعة السجاد والنسيج والبيرة والبناء والصناعات الصغيرة المعتمدة علي النشاط الزراعى بصفة أساسية.

٧) أصبح المنتج في الأرض الزراعية (عائلة الفلاح) يتصرف في كل وقت عمله ، رغم أن جزءا من وقت العمل هذا يذهب الي الشريف مالك الارض في صورة ريع عيني وكذلك لم يعد المنتج أي الفلاح بحاجة الي أن يمارس الجزا من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الإشراف والإكراه المباشرين للشريف أو من يمثله، فالمنتج هنا تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلا من قوة الاكراه المباشر. ويسوقه الالزام القانوني بدلا من السياط حيث يلتزم بتحمل المسئولية.

فبدلا من أن يطالع الانسان شبح الموت جوعا تضطره الحاجة كما يقول Robentl-Heil Boner للإبقاء علي الذات فتدفعه للتعاون مع الاخرين في آداء الأعمال اليومية. حيث كانت البيئة تحدد الصراع بين روح العدوان ونزعة التعاون(١٣).

ثانيا: النظام الرأسمالي:

الرأسمالية كنظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج وبالحافز الشخصي الذي يقوده باعث الربح، ولهذا فإن أغلب المؤسسات التي توجد في هذا النظام تتميز بما يلي:(١٤)

١- شرعية المليكة الخاصة:

حيث يعترف هذا النظام بشرعية الملكية، أي يحق التملك لعوامل الإنتاج كالأرض والمعدات الرأسمالية، وفكرة الملكية الخاصة ترد علي حق استعمال الملكية وحق استخدام الثروة في الحصول علي الدخل.

٢- وجود المؤسسات الخاصة:

ويعني ذلك أنه فيما عدا الخدمات العامه فان الانتاج يجب أن يتم مباشرة بواسطة المنتفعين الأفراد وللأفراد مطلق الحرية في الحصول علي السلع الضرورية بشراء أو تأجير وسائل الانتاج يحدوها في ذلك باعث الربح ، ولذلك يتميز النظام الرأسمالي بوجود عدد كبير من أصحاب المشروعات الذين يتخذون قرارات فردية بالانتاج في الطرف الاخر يوجد عدد كبير من المستهلكين الذين يتخذون قرارات فردية أيضا بالاستهلاك.

٣- الرقابة علي النظام الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن:

حيث يقوم جهاز الثمن بتوجيه قرارات الانتاج في المسالك المختلفة، وعن طريق جهاز الثمن أيضا يمكن المفاضلة بين الطرق الفنية في الانتاج والبدائل المختلفة(١٥).

٤- أهمية المنافسة:

يتميز النظام الرأسمالي بالدور الكبير الذى تلعبه المنافسة، وهي القوة التي تمنع استغلال الجماعات بعضها البعض، والمنافسة نوع من الصراع الشريف بين مختلف الأفراد لزيادة رفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

٥- تدني دور الحكومة:

يتميز النظام الرأسمالي بانخفاض دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ، أي التغيير النسبى للرقابة الحكومية علي الاثمان والانتاج. وفي رأسمالية القرن الماضى لم تكن هذه الرقابة موجودة علي الانتاج الخاص، كما أن الانتاج الحكومي نفسه كان في نطاق ضيق جدا وكان محصورا في الدفاع الخارجي والامن الداخلي ، ولكن في النظام الإقتصادي الحاضر توسعت الرقابة الحكومية الي مدي أكثر، وقد امتدت هذه الرقابة لتنظيم سلوك النشاط الاقتصادي الخاص علي أساس أنه في صالح المجتمع ككل، فقد اتخذت الحكومات في منع الاحتكار أو انتشاره لكي تمنع استغلال المستهلكين، كما وضعت القوانين التي تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال، كما أخذت الحكومات في القيام ببعض الأنشطة فقامت بدور المنتج لسلع معينة ولكن ليس بقصد الربح في النظام الرأسمالي وانما لحماية المستهلكين أو لتأمين استمرار الخدمة لخدمات المرافق العامة والدفاع، وفي بعض الأحيان تضطر الحكومة للقيام بهذه الخدمات بسبب ارتفاع التكاليف كإنشاء الطرق العامة والقيام بصيانتها، وفي أحيان أخري تتدخل الحكومة لتمنع انتاج أو تداول سلعة معينة إذا كانت فيها أضرارا بالصحة العامة.

ويتمتع أصحاب المشروعات في النظام الرأسمالي بالحرية في مجالات عديدة منها(١٦):

١- البدء بأي نشاط أو انهاؤه.
٢- حرية استخدام الطريقة المناسبة في الانتاج.
٣- تحديد الاثمان الا في احوال خاصة.
٤- الحصول علي عوامل الانتاج من أي مصدر.
٥- حرية انتاج أي سلعة غير ضارة بالمجتمع.

ثالثا: المدرسة الماركسية"الإشتراكية:

يشير اصطلاح "المدرسة الماركسية" أو الإشتراكية العلمية أو الواقعية الي مجموعة الأفكار الإقتصادية الداعية الي السيطرة الكاملة للدولة علي النشاط الإقتصادي، وإلغاء دور جهاز الثمن والتلقائية التي يتميز بها اقتصاد السوق وتنسب هذه الأفكار الي كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٣) . ولقد قدر لهذه الأفكار الماركسية أن تدخل الي حيز التنفيذ بواسطة الثورة البلشفية في اكتوبر ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتي القديم وهو الاتحاد الذي شهد العالم نهايته في ١٩٩١/١٢/٣١، علي أثر الازمات الاقتصادية والفوضي السياسية التي تعرض لهما. وقد ارتكز هذا الفكر علي ما يلي:

(١) ارتكزت فلسفة ماركس التاريخية علي أن القوة المحركة الاولي والاساسية تتلخص في نظام الانتاج الاقتصادي القائم في زمن معين وتحت ظروف معينة ، وأن جميع أشكال الجهد الاجتماعي تكيف أنفسها وفقا لاحتياجات هذا النظام، فالقانون والدين والسياسة والفلسفة تتولد جميعها نتيجة تفاعل أساليب الانتاج مع العقل البشري، ومن هنا فإن فلسفة كل عصر تبرز احتياجات العصر ومتطلباته.

كما أن التفسير المادي للتاريخ يعني أن أوضاع الحياة المادية -إذا ما أخذت في مجموعيها- هي التي تقرر أولا وقبل كل شيء التغيرات التي تطرأ على التفكير الإنساني كما أن نظام الانتاج هو الذي يحدد خصائص ومفاهيم التفيكير الانساني، فالقوى الانتاجية في المجتمع هى التي تمكن الافراد من سد احتياجاتهم، فهي التي تخلق المؤسسة والتنظيمات والافكار، ونظام الانتاج وحده هو الذي يقرر القوانين والديانة ونظام الحكم ومكانة الافراد في الكيان الاجتماعي السائد.

ان نظام الانتاج اذن هو الاساس الذي يجب ان تقوم عليه الأجزاء الأخري من البناء الاجتماعي، كما أن في الوقت نفسه هو المحدد الأساسي للخصائص العامة للجوانب الاجتماعية والسياسية والروحية في حياة المجتمع، كما أن التطور الذي يلحق بالمجتمع انما يرجع الي القوي المادية التي تسيطر علي الانتاج أو بمعنى أصح العناصر التى تكون طرائق الانتاج والتغيير.

(٢) في ضوء الرؤية الاقتصادية التي تضعها الماركسية للتاريخ يصبح الصراع الطبقى أمرا لا مفر منه - وهنا يقول ماركس:ان نضال الطبقات هو الوقود الذي يغذي التطور المحتوم، وكلما تقدمت علاقات الانتاج وتعقدت وكلما استمرت قوى الانتاج في التقدم فان الخيوط التي تصل بين الطبقة الحاكمة والطبقات المستغلة تصبح أكثر حدة وشدة، غير أن هذه الخيوط والروابط بطبيعتها متطورة، وهو في تطورها تخضع للمبدأ الديالكتيكي لصراع الطبقي، فالتقدم التكنولوجي يمنح امتيازات لفئة أو طبقة معينة، وخاصة التي تتحكم في القوى الإنتاجية في المجتمع، ويطلق علي هذه الطبقة "الطبقة الرأسمالية" فهناك دائما طبقة مسيطرة وطبقة مسيطر عليها، ولكنها سيطرة مؤقتة، حيث يعتبر الصراع بينهما أمرا حتميا.

(٣) يستند النظام الاقتصادي الماركسي علي نظرية واضحة المعالم للقائم وفائض القيمة ، وترتكز هذه النظرية علي قاعدتين رئيسيتين هما: النظرية الماركسية للقيمة وهي النظرية القائمة علي أساس عنصر العمل، وتلك النظرية التي صاغها ريكاردو وتلقفها ماركس ليجعل منها العمود الفقري لنظامه الاقتصادي، أما القاعدة الثانية فتشير الي تفسير ماركس لنظرية فائض القيمة الذي اعتبره سرقة اغتصبها الرأسماليون وهي حق مشروع من حقوق العمال، إن أساس القيمة عند ماركس هو مقدار العمل الذي انفق في انتاجها واعدادها النهائي، فالعمل هو جوهر القيمة.

(٤) يرتكز النظام الاقتصادي الماركسي أيضا علي عدد من القوانين الاقتصادية وهي قانون خصائص القيمة، وقانون تناقض الارباح وقانون انهيار النظام الرأسمالي واقامة النظام الاشتراكي.

رابعا: النظام الاقتصادي المختلط: Mixed Economy

يجمع هذا النظام بين الحرية والتوجيه الكامل، وفي ظل هذا النظام يتم حل المشكلة جزئيا عن طريق جهاز الثمن، وجزئيا عن طريق ادارة التخطيط المركزية، وهذا النظام لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الغاءا تاما، كما أنه لا يهدف الي تركيز وسائل الانتاج كلها في يد القطاع الخاص، وانما الهدف منه هو ترك الحرية للمشروعات الخاصة في ادارة الانتاج مع العمل علي منع قيام الاحتكارات الكبيرةوذلك عن طريق الرقابة التي تستهدفت ضمان مصلحة المنتج والمستهلك علي قدم المساواة.

وميزة هذا النظام التخلص بقدر الامكان من الصعوبات التي تواجه الادارة المركزية في الاقتصاد الاشتراكي ويعتبر هذا النظام تطويرا للنظام الموجه توجيها كاملا، بحيث يتخلص من العيوب التي يمكن أن توجه ال هذا النظام من ناحية سوء إدارة القطاع العام كما أنه يتخلص أيضا من عيوب النظام الرأسمالي في استغلال العمال، وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، ويتيح مرونة اكبر للنشاط الاقتصادي(١٨).

مراجع الفصل الأول

١ - محمد ناظم حفني: الإصلاح الإقتصادى وتحديات التنمية. د.ن. ١٩٩٢ ص ١٩١.

٢ - ماتسفيك - اودين: علم الإقتصاد . ترجمة: ناريمان بيهرانيش، مركز الكتب الأردني- عمان، ١٩٨٨،ص١٣.

٣ - محمد ناظم حفني: مرجع سابق، ص١٩٣.

٤ - صلا الدين حافظ: ثورة يوليو والديمقراطية بين سلبيات التجربة والحملة الإعلامية، مقال بمجلة الدراسات الإعلامية، العدد رقم ٦٨ (يوليو - سبتمبر) ١٩٩٢، القاهرة. ص ٧.

٥ - Frqnk, Thoyere: Newspaper Busines Management. New York, Printic Hall. 1954. P.29.

٦ - John, Golden: Newspaper management. London, Heinman, 1967. P.13.

٧ - Don, Dalten: National Readership Survey Summary and commentsr. London, Group Marketing service, Beaver Brook, 1974, P.16.

٨ - سامى عفيفى حاتم: النظرية الإقتصادية (الكتاب الأول مدخل لدراسة الموضوعات الإقتصادية. الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٣٣.

٩ - سامى عفيفى حاتم: نفس المرجع السابق . ص ١٤٥.

١٠ - عبد الرحمن يسرى أحمد: تطور الفكر الإقتصادى. دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠، ط٢ ص ص ٨،٩.

١١ - مجدى الشوربجى: الإقتصاد والقياس (النظرية والتطبيق) .
مكتبة عين شمس ، القاهرة: ١٩٩٢، ط١
ص ص٢٠،٢١.
١٢ - أحمد فريد وسهير محمد: تطور الفكر والوقائع الإقتصادية:
مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: ١٩٨٥،
ص ص٢٥،٢٦.
١٣ - هيلبرونر، روبرت: قادة الفكر الإقتصادى. ترجمة راشد البراوى
مكتبة النهضة المصرية، القاهرة جـ٢ ،
ص١٦.
١٤ -اسماعيل محمد هاشم وعاطف احمد حشيش: مبادىء علم الإقتصاد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
١٩٩١، ص ص ٢٩ - ٣١.
١٥ - E.Roscoe, Organi Ziation for Production: Richard D.Irmin, inc, hpmewood, Fllionis, 1969, P.220.
١٦ - Gyril Spector: Management in the printing Industry: Longman, Green and Co.L,T.D, London, 1969, P.60.
١٧ - سامى عفيفى: مرجع سابق. ص ص١٦٢، ١٦٣.
١٨ - اسماعيل محمد هاشم، عادل احمد حشيش: مرجع سابق،
ص٣٥.

الفصل الثاني

مشكلة الاقتصاد المصري

الفصل الثاني
مشكلة الاقتصاد المصــري

لما كانت النظرية الاقتصادية تهتم بشرح العلاقات بين مختلف المتغيرات والمعطيات في الاقتصاد، وتهدف الي تنمية المعرفة عن العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية فهي تحاول شرح العلاقة السببية بين الظواهر، وتهدف من وراء ذلك الي تزويدنا بمعيار نستطيع من خلاله اختيار البيانات التي تهيء لنا الفرصة لتفسير محتلف الحوادث والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

وبالنظر الــي خصائص وأسباب المشكلة الاقتصادية نجدها كما يلي(١):-

(١) الندرة:

ويقصد بها الندرة النسبية وليست المطلقة، وهي عبارة عن معنـي نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجات الانسانية ووسائل إشباعها، فمهما كانت كمية الموارد إلا أنها تعجز عن الوفاء باحتياجات الأفراد بسبب تعدد وتطور وتداخل حاجات الأفراد.

أسباب مشكلة الندرة:

أ - عدم استغلال موارد المجتمع ، أو سوء استغلالها.

ب- قابلية بعض الموارد للنفاذ.

ج- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

(٢) تعدد وتطور الحاجات:

الإنسان بطبيعته لا حد لحاجاته، فهي متزايدة ، ومتنوعة ، ومتجددة ومتطورة باستمرار، وكلما أشبع الإنسان حاجة ثارت في نفسه حاجة أخري سيسعي لإشباعها.

(٣)الإختيار والتضحية:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات وندرة الموارد، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الإختيار بين أي الحاجات يشبع أولا، حيث ان الرغبات الانسانية ليس علي نفس الدرجة من الأهمية، ومن ثم عليه أن يضحي ببعض حاجاته لعله يستطيع تلبيتها في وقت آخر.

وكما أن الفرد يواجه مشكلة الاختيار، فان المجتمع تواجهه نفس المشكلة، اذ تدعوه ندرة موارده وتعددد استعمالاتها إلى ضرورة توجيهها نحو اشباع بعض الرغبات علي حساب الحرمان من اشباع الرغبات الأخري. ولذلك يعد التقيد باطار مذهبي معين في الفكر الاقتصادى أحد أخطر مزالق هذا الفكر(٢). ولذلك فإن الرغبة لانشاء نظام اقتصادى جديد جاءت نتيجة للمطالبات المستمرة من جانب دول العالم الثالث لإعادة النظر في علاقات التبادل الدولية، وكان مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية ١٩٦٤ مناسبة لإعلان هذه الرغبة والعمل من أجلها سواء من خلال " Unctad "، أو المؤتمرات التى انبعثت عنه (مجموعة ال٧٧).

والدعوة لانشاء نظام اقتصادي جديد لا تعدو أن تكون محاولة لحماية حقوق الانسان الاساسية(٣).

- جوهر مشكلة مصر الإقتصادية:

وبالنظر الى جوهر المشكلة الاقتصادية في مصر نجد أنها تكمن في زيادة اتلانفاق القومي عن الناتج القومي، لو نظرنا الي كيفية سد هذه الفجوة عبر التاريخ ومنذ بداية الخمسينيات حتي الان ، نجد أن الخمسينيات والي منتصف الستينيات كان سد الفجوة في واقع الأمر عن طريقين أساسا هما استخدامنا للسياسات الدولية والاقتراض من العالم الخارجي. ولذلك دائما من الناحية السياسية يقال"ان الستينيات أو أن الفترات الاولي من الثورة كانت تتسم بثبات الاسعار وبالتالي كانت لمصلحة الطبقات غير القادرة ، وليس هذا هو السؤال ، ولكن السؤال هو: كيف استطاعت أن تحافظ علي ثبات الأسعار؟.

لقد احتفظت بثبات الاسعار لانها استخدمت احتياطياتها قبل الثورة، أي مدخرات المجتمع المصرى فيما قبل الثورة ، لانها اقترضت من الخارج ، واستخدام الاحتياطيات مسألة خطيرة لأن الاقتصاد سيعيش بلا ضمان معين لتقلبات الاحوال كمحصول زراعي ينقص بسبب آفة من الافات، فتعرض الاقتصاد القومى لهزة معينة ، فتقل صادراته ولا يستطيع أن يشترى من العالم الخارجى، ويوجد أزمة وهذا يؤدي الي مجموعة من النتائج الاقتصادية والسياسية وهذه أول مسألة. المسألة الثانية أن نقترض من الخارج ، وهذه أيضا مسألة خطيرة لأن الاقتراض من الخارج معناها لا ندفع اليوم ما اقترضناه، ولكن لابد أن ندفع غدا ، ومعنى أننا ندفع غدا هو أننا نضحي باستثمارات معينة يوم أن يحل القسط ، معني هذه أن ما يدخره المجتمع المصري لن يوجه الى استثمارات جديدة ولكن سيوجه الي سد الديون، ويكون مجتمعنا بلا استثمارات، فلا ينمو.

وأخطر من ذلك كما يؤكد الدكتور أحمد الغندور عالم الاقتصاد المصر (٤) أنه حين أن يحل وقت الدين فانه لايكفي استخدام مدخرات المجتمع لكن يجب أن تحول هذه المدخرات الي عملات أجنبية لأن مدخرات المجتمع المصرى تكون بالجنيه المصرى، ولكي أحولها الي مدخرات أجنبية لابد أن تصدر سلعا بما يوازى هذه المدخرات، ولو صدرنا سلعا فمعني هذا أن جزءا في السلع الموجودة في المجتمع ستذهب ، فتزداد الفجوة بين الانفاق القومي والناتج القومي، وإذا لم استطع فمعني ذلك عدم سداد الديون، وعدم سداد الديون، يعني حرمان الاقتصاد القومي من قروض جديدة أو وقف التعامل مع العالم الخارجي، مع ما يؤدي اليه ذلك من مخاطر.

ومنذ منتصف الخمسينيات الي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات كانت مواجهة الفجوة بين الانفاق القومي والناتج القومة عن طريق القروض الاجنبية اليه من خلال الدعم الحربي سنة ١٩٦٧ ثم سياسة السادات الخارجية وما أدت اليه هذه السياسة الخارجية من الحصول علي قروض بلا نهاية ، هذه القروض سمحت بسد جزء كبير من هذه الفجوة.

ومنذ بداية الثمانينات بدأ مقدار سد الفجوة عن طريق طبع البنكنوت يتزايد، حلت أقساط الديون بعد أن كنا نقترض لسد الفجوة أصبحنا ندفع جزءا من الديون فتزداد الفجوة وذلك يعني زيادة الاعتماد علي طبع البنكنوت .

اذن فأن المشكلة الحالية في المجتمع المصري هي أن انفاقه أكثر من انتاجه واستنفاذه لاحتياجاته الدولية واقتراضه في حدود ضخمة للغاية تجاوزت الحد المعقول الذى يسمح له بالقدرة علي التسديد وانه لجأ الي اصدار البنكنوت كنوع من سد الفجوة.

ولما كان الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة فيؤثر كل جانب في الجانب الاخر، نجد أن "روبرت دال" يقول: وسوف نري أن كلا من الرأسمالية المشتركة والاشتراكية البيروقراطية تتجهان نحو إحداث عدم مساواة كبير في الموارد الاجتماعية والاقتصادية الي حد أنها تحدث انتهاكات عنيفة للمساواة السياسية ومن ثم للعملية الديمقراطية، وعلينا أن نبحث عما إذا كان هناك بديلا أكثر ملاءمة للقيم الديمقراطية والبديل الذى أود أن استطلعه هو امتداد العملية الديمقراطية الي المشروعات الاقتصادية.

وحدد الدكتور ابراهيم العيسوى خمس نقاط لظاهرة القصور في الأداء الاقتصادي المصرى وهي(٥):

١- تراجع معدلات النمو الاقتصادي كليا وقطاعيا.

٢- الافراط في التوجه الي الخارج وتفاقم العجز الخارجي.

٣- تزايد العجز الداخلي وتصاعد حدة التضخم.

٤- اتساع التفاوت في توزيع الدخل والثروة.

٥- ثنائية التبديد علي المستوى الجزئى والاعسار علي المستوى الكلي.

ولذلك نجد أن الدكتور سعيد النجار(٦) يقول : إنني أستبعد أن تكون ازمة الاقتصاد في مصر راجعة الي انكماش دخل البترول وتحويلات العاملين في الخارج أو ارتفاع معدلات الزيادة في السكان، أو سياسة الانفتاح التي طبقت منذ منتصف عقد السبعينيات وهناك من الاسباب ما يدعو الي الاعتقاد بأنها أفراز طبيعي للنظام الاقتصادي الذي يقوم علي التخطيط المركزي وسيطرة الدولة علي نسبة بالغة الارتفاع من النشاط الاقتصادى، وما ترتب علي ذلك من التحكم البيروقراطي في القرارات الاقتصادية الهامة التي يتوقف عليها مستوي الأداء، وعلي الرغم من أن سياسة الانفتاح أظهرت بعض المشروعات الاستثمارية الوطنية والعربية والاجنبية هنا وهناك كان من شأنها السماح للقطاع الخارجي بالقيام بدور محدود في تجارتنا الخارجية وظهور بعض السلع ذات البريق الخاطف، لكن كل ذلك لا يزيد عن أن يكون، تغييرا علي هامش النظام الاقتصادي الذي بقي كما نعرفه منذ نيف وأربعون عاما في قبضة البيروقراطية وتحت سيطرة القطاع العام(٧).

حيث أكد لنا ذلك الدكتور عبدالعزيز الشربيني في دراسة قدمها الى المؤتمر الخامس والعشرين لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا الذى انعقد من ٨-١٢ نوفمبر ١٩٨٩ بالاسكندرية(٨) حيث قال:" ادارة الدولة عبارة عن شبكة معقدة وضخمة من الوزارات والمؤسسات والاجهزة والهيئات والمصالح والإدارات وتشير الاحصاءات المتوفرة إلى أن هذه الشبكة الضخمة، تشتمل على الوحدات التالية:

- ٣٣ وزارة تغطي كافة القطاعات والأنشطة.
- ٧٤ جهاز أو إدارة أو مصلحة حكومية.
- ٦٧ هيئة عامة خدمية.
- ٥١ هيئة عامة اقتصادية.
- ٣٣٤ وحدة وادارة تابعة للمحليات.

وتضم هذه الشبكة الضخمة المنعقدة أكثر من أربعة ملايين موظف، بالمقارنة بأقل من مليون موظف سنة١٩٦٥/سنة١٩٦٦، وتمثل هذه القوة العاملة أكثر من ثلث القوة العاملة في البلاد. وفي مواجهة هذه الشبكة الواسعة والمعقدة من الادارة الحكومية، نجد أيضا شبكة ضخمة من منشآت القاطاع العام تشتمل على أكثر من ٤٠٠ منشأة ، أكثر من ربعها في قطاع الصناعه وحده، وتضم حوالي ٣،١ مليون عامل، وتبلغ قيمة أصولها الدفترية أكثر من مائة مليار جنيه وتشرف عليها حوالي ٣٠ هيئة عامة تابعة للوزارات القطاعية المختلفة،فذلك هو السرطان البيروقراطي الذي انتشر في كل أجزاء الجسم الاقتصادى، حتي القطاع الزراعي القائم علي الملكية الفردية فان يد البيروقراطية الحكومية تدخلت حيث القطاع العام يسوق الحاصلات الزراعتية الرئيسية بأسعار تحددها ولا علاقة لها بأسعار السوق وهو دون غيره المختص بامداد القطاع الزراعي بالإئتمان والبذور والسماد والكميائيات والالات الزراعية ولا يستطيع المنتج الزراعي حراكا إلا عن طريق الجمعيات التعاونية، وهي لا تمت بصلة

للتعاونيات بالمعني المألوف، ولذلك فنظامنا الاقتصادي يعتمد علي التخطيط المركزي والقطاع العام والقرار البيروقراطي.

ويروى لنا جون د. دوناهيو(٩) قرار التحول إلى القطاع الخاص فيقول:" هناك ميزتان أساسيتان من الثمانينات سوف يصبغان ويقيدان السياسات الاقتصادية في التسعينات أحدهما: حماسة ثقافية متجددة من أجل المشروعات الخاصة ، والأخرى حقيقة ملحة دائمة لا سبيل لتجنبها للحد من الانفاق الحكومي، وقد أدى التقاء هذين الاتجاهين الى نشوء آمال كبرى ومطالب لتحويل الملكية للقطاع الخاص، وهو تطبيق يتمثل في تفويض آداء مهام عامة إلى منظمات خاصة.

حيث لم تكن حركة التحول الي القطاع الخاص بطبيعة الحال مجرد رد الذعر المالي الذي ساد في أواخر الستينيات، فقد استخدم بيتر دروكر، الكاتب الاقتصادي هذا المصطلح منذ سنة ١٩٦٨، كما ناقش أحد محللي شركة راند، بالتفصيل الأداء الخاص للخدمات العامة في دراسة أجراها فى سنة ١٩٧٢، وكانت أجزاء كبيرة من الميزانية الفيدرالية وميزانيات الولايات والمحليات تذهب دائما لشراء سلع وخدمات من موردين خارج الحكومة، كما فرض الميل الأمريكى الدائم للمشروعات الحرة منذ وقت بعيد تحيزا للبدائل الخاصة، ولكن تحول القطاع العام الي القطاع الخاص، كما هو في طموحه المالي اليوم، وكظاهرة موجهة أيديولوجيا، بدأ كفكرة بريطانية مستوردة، فقد وضع الاكاديميون ومسئولو حزب المحافظون البريطاني برنامجا شاملا لتحويل الملكية العامة للقطاع الخاص عندما تولت مارجريت تاتشر السلطة ١٩٧٩، وشرع المثقفون المحافظون في الولايات المتحدة في محاكاة النموذج البريطاني.

مراجع الفصل الثانى

١ - عارف حمو وآخرون: محاضرات فى الإقتصاد، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٠.

٢ - إيهاب عزالدين": النظم الإقتصادية والسياسية المعاصرة، مقال ضمن محاضرات، معهد العلاقات العمالية الدولية، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة. د.ت، ص ٨٢.

٣ - حازم الببلاوى: من النـــظام الاقتصـــادى الجـــديد إلـــى نظام المعلومات الجديد. مجلة الإعلام العربى. العدد الأول، السنة الثانية،١٩٨٢.ص٤٦.

٤- أحمد الغندور: الإقتصاد المصرى المشكلة والحل، مقال ألقى في الـــــدورة التدريبية لمحررى الشئون الإقتصادية بالمـــجلس الأعلى للصحافة (الأمـــانة العامة) في الفترة من ٩-٢٨ يونيو ١٩٩٠، مطابع الأهرام - القاهرة، ص ص١١،١٢.

٥ - إبراهيم العيسوى: الـمسار الإقتصـــادى فـــى مصـــر وسياسات الإصلاح ، دراسة نقدية فى الأزمة. مركـز البحوث العربية،القاهرة،١٩٨٩، ص٩.

٦ - روبرت .دال: مقدمـــــة إلى الديموقراطية الإقتصادية: ترجمة محمد مصطفى غنيم، الـــدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،ط١،١٩٩٢،ص٦٥.

٧ - سعيد النجار: نحو استراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادى. دار الشروق، القاهرة،ط١، ١٩٩١،ص١٩.
٨ - سعيد النجار: نفس المرجع السابق. ص ص ٢٢-٢٣.
٩ - دونا هيو: قـرار التحـول إلى القطاع الخاص (غايات عامة ووسائل خاصة)، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة: ١٩٩١،ص ص١١، ١٣.

الفصل الثالـــث

القطاع العام وسياسات الإصلاح

الفصل الثالـــث
القطاع العام وسياسات الإصلاح

وعندما نركز حديثنا عن القطاع العام في مصر نجد أن الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله يقول:" ان الحديث عن القطاع العام ومشكلاته كان حديثا متصلا في بلادنا حيث أصبح يغطي القسم الأغلب من النشاط الاقتصادي القومى، باستثناء الزراعة، وبعد أن انتهت الإجراءات التى صحبت الانتقال من الملكية الرأسمالية إلى الملكية العامة، وبدأ تسيير هذا القطاع الضخم يأخذ مجراه العادي ظهرت في حياته اليومية مشكلات متعددة ومتنوعة وكان طبيعيا أن يكون الأمر كذلك، لقد نجح الإداريون والفنيون والعمال في تحقيق عملية تعد بالنظر الى حجم الاقتصاد المصرى من أكبر عمليات التأميم التى شهدها التاريخ دون أن يصحب ذلك انهيار الانتاج أو تدهور فادح في الانتاجية أو شلل في موقع حساس من اقتصادنا القومى ، وكان هذا في حد ذاته أمرا فريدا في تاريخ التجارب الاشتراكية يجب أن نؤكده"(١).

بينما يري طارق حجي: أن التقارير العالمية تؤكد أن القطاع العام المصرى والذي تخصص له ٨٥٪ من الموارد المالية لا يساهم بأكثر من ٤٥٪ من إجمالي قيمة الانتاج وبين القطاع الخاص الذى لم يتخصص له سوى ١٥٪ من الموارد المالية، الذى رغم تكبيله حقق أضعاف انتاجية القطاع العام المصري(٢).

ويؤكد الدكتور عبدالجليل العمري:" أن القطاع العام سيظل في إطار الملكية العامة لأمد طويل وبخاصة لأن المقترحات المتواضعة لبيع جانب من حيازة الحكومة في أسهم الشركات المشتركة أو تحويل بعض الوحدات التي تملكها الحكومة الى شركات مشتركة باسهام من رأس المال الأجنبي لم تلق قبولا عاما ولم تجد طريقها إلى حيز التنفيذ على نطاق يذكر وخاصة بعد معارضة مجلس الشعب لبعض المقترحات وانه- وإن كان التأميم أحد أهداف المبادىء والنظم الإشتراكية، وان له محتوى أيديولوجيا فاننا ننظر اليه هنا على أساس أن القطاع العام المؤمم يمثل رأسمالا ضخما يقتضي حسن استخدامه وإدارة وحداته على أسس سليمة وعلاج ما تسرب إليه من مسالب منذ منتصف الستينيات ترجع في المقام الأول الى سياسات اقتصادية وإدارية خاطئة فرضتها الدولة وحملت وحدات القطاع خسائر كبيرة(٣).

وعندما أثيرت قضية تطوير القطاع العام والقطاع الخاص في أواخر الستينيات استهجن الاتحاد العام للعمال ما أسماه"النغمة الجديدة" المطالبة بحرية التنافس بين القطاعين العام والخاص، وحرية الرأسمالية الوطنية في الانفتاح والتصدير، انطلاقا من أن الميثاق الوطنى لم يعاد القطاع الخاص ولم يطلق له العنان، وإنما رسم طريق التطوير على أساس قطاع قائد وقطاع خاص يساهم في التنمية وعندما أثيرت هذه القضية مرة ثانية في السبعينيات أكد الاتحاد العام للعمال أن القطاع العام بمثابة قاعدة أساسية للتنمية وأبدى ترحيبه برأس المال الخاص في إطار الخطة العامة للدولة بما لا يحدث خللا في التوازن بين قوى الشعب العامل، ووقف الاتحاد نفس الموقف عندما طرحت وزارة الصناعة في مؤتمر (تنمية الانتاج في ظل اقتصاد سليم) سنة ١٩٨٠(٤).

وعند الحديث عن بيع القطاع العام يقول الدكتور ابراهيم العيسوى:

"إن فكرة بيع أو نقل الملكية للقطاع الخاص أو تمليكه للشعب كما يحلو للبعض أن يطلق ذلك لتجميل قوله في عيون الناس هو جزء من فلسفة عامة وليست مجرد دعوة اقتصادية خالصة أو حل فنى محض لمشكلة الديون الخارجية أو مشكلة التمويل في ظل عجز الموارد العامة المتاحة للتنمية أو لمشكلة ضعف مستوى الاداء في القطاع العام ، وهذه الفلسفة هى الفلسفة الرأسمالية الحرة التي ولى عهدها وانقضى، ولكن يحاول الرأسماليون السلفيون في بعض دول العالم الثالث بعثها من جديد، وهي نفس الفلسفة التي يروج لنشرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئات المعونة الاجنبية تحت شعار تحرير الاقتصاد وفتح الأبواب أمام المبادرات الخاصة وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاستثمار الاجنبي، والتى لا تخرج في حقيقة الأمر عن الحث علي اتخاذ إجراءات لدمج اقتصاديات العالم الثالث بدرجة أكبر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتكريس تبعيتها له، ذلك أن فكرة بيع القطاع العام تتسق تماما مع ما تطلبه هذه الهيئات بدعوى التخلف والتعثر في سداد الديون الاجنبية، وتتفق مع دعوتها لتخفيض الانفاق العام، أو لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة دون زيادة الضرائب التي يدفعها أحاب الدخول الكبيرة، كما أنها تنفيذ عاجل لمطلب اطلاق المجال أمام القطاع الخاص المحلي والاجنبي حيث يمكن أن يتسلم ((علي الجاهز)) مشروعات قائمة تحمل القطاع العام مخاطر اقامتها وتشغيلها(٥).

والدعوة الى بيع مشروعات القطاع العام المصري مطروحة منذ بداية العمل بسياسة الانفتاح الاقتصادى وظلت الحكومة منذ سنة ١٩٧٦ ، ترصد في ميزانيات متتالية مبلغ خمسون مليون جنيه كحصيلة متوقعة لبيع جانب من أسهم مشروعات القطاع العام، الا أن عملية البيع لم تتم لأسباب مختلفة في مقدمتها معارضة العاملين في القطاع العام لها، وإحجام الرأسمالية الوطنية عن الشراء، ومنذ سنة ١٩٨٠ نشطت الدعوة لبيع القطاع العام مرة أخرى وجرت محاولات وقدمت اقتراحات بمشروعات قوانين لتحويل القطاع العام أو أجزاء منه الى قطاع خاص، وقد تجددت الدعوة منذ منتصف الثمانيات مع تأزم الوضع الاقتصادى في الوقت الذى يضع القطاع الخاص والعائلي يده علي حجم هائل من الأموال.

ويمكن القول: إن فكرة البيع الجزئى أو الكلي لمشروعات القطاع العام تطرح في الساحة المصرية انطلاقا من واحد أو أكثر من الاعتبارات السبعة الاتية(٦):

١ - ايجاد مصدر تمويل للإستثمارات يغني عن الاقتراض المحلي أو الاجنبي.

٢ - غياب طبقة 'مروجى المشروعات' في القطاع الخاص ووجوب قيام القطاع العام بهذه المهمة.

٣- السيطرة علي الأموال الهائمة وتحويل المدخرات المتزايدة الي استثمارات مفيدة.

٤- اخراج القطاع العام من الانشطة غير المناسبة لطبيعته.

٥- جلب تكنولوجيا جديدة وتطوير الادارة من خلال المشاركة الاجنبية.

٦- سداد الديون الخارجية المستحقة علي مصر.

٧- انخفاض كفاءة المشروعات العامة وضعف مستوى الاداء فيها بالمقارنة بالمشروعات المختلفة.

وفي ضوء ما ذهب اليه الدكتور العيسوى نجد أن اتحاد عمال مصر يطالبون بمنح شركات القطاع العام المزايا التي تتمتع بها الشركات الخاضعة لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدله له من الناحية الضريبية وحرية الاستيراد بالنسبة لمستلزمات الانتاج والتصدير والإعفاءات الجمركيـة بالاضافـة الـي اعـادة تقويـم أول شركات القطاع العام بما يتفق مع اللوائح وامتصاص ما يوجد من عمالة زائـدة فـي بعض شركات القطـاع العـام وذلك بـالنقل لشـركات قطاع عام منشأة حديثا مع تخفيض نسبة الربح المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة إلى ٥٪ مع وضع حد أقصي لها(٧).

ويؤيد الدكتور احمد جمال الدين مرسي الاتجاه السابق بتوجسه من نوبـة الهرولـة نحـو الخصخصـة بقولـه (٨):" إن المـبرر والأسـانيد النظرية لم تكن لتكفي وحدها لدفع الحكومات ، خاصة فـي دول العـالم الثالث للشروع في حركة شبه عالية لخصخصـة المشـروعات العامـة، فليس من الطبيعي أن تتجه السلطة السياسية بمحض إرادتها لتقليص نفوذها الاقتصادي والتخلي عن بعض امتيازاتهـا التـي اعتـادت علـي التمتـع بهـا منـذ عقـود، لقـد كـانت هنـاك مجموعـة مـن الدوافـع التـى أرغمـت إلـى حـد كبـير هذه الحكومـات لتبنـي منهـج الخصخصـة فـي مقدمتهـا الدوافـع الخارجيـة مـن جـانب البنـك الدولـى وصنـدوق النقـد الدولى وهيئات المعونات الغربية.

ومن واقع بيانـات وزارة التخطيـط عـام ١٩٨٩/٨٨م نتـأكد مـن أن القطاع العام مـازال يضطلـع بمـا يقـرب مـن ٧٠٪ مـن استثمار المـال الثـابت ، ومـن هنـا نجـد المستشـار الاقتصـادي الدكتـور احمـد سـعيد دويدار يقول(٨):

" وإذا عبرنا عن ذلك بالهيكل المؤسس فإن انخراط القطـاع العـام فـى النشـاط الاقتصـادى يضـم بحكـم الضـرورة القطاعـات المختلفـة التاليـة:

١- يوجد ما يقرب من ٢٣٠٠ مشروع تحت رعاية الحكومة علي مستوى المحافظات، وأن اجمالي أصولها يتراوح بين ٥و١ الي ٢مليار.

٢- يملك القطاع العام حصة من الاسهم تتراوح بين ١٪ إلى ١٠٪ بما يقرب من ٢٤٥ شركة من مشروعات مشتركة، ووفقا للمصادر الحكومية بلغت هذه الحصة ٥٤٪ في المتوسط ويقدر صافي أصولها بمبلغ ٤ مليارات ومن المحتمل أن يصل الي ٦مليارات جنيها مصريا.

وقد ذكر أن أكثر من ٨٠٪ من هذه المشروعات المشتركة تواجه صعوبات مالية خطيرة حيث أنه وفقا لتصريحات وزارة التخطيط بلغت خسائرها المتراكمة ٩ مليارات جنيها مصريا.

٣- وأكثر أهمية مما سبق فانه يوجد أكثر من ٢٩٠ شركة قطاع عام يعرفها القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بأنها شركات عامة، وهي التي يملك فيها القطاع العام اجباريا حصة الاغلبية من الأسهم وقدر اجمالي أصولها بمبلغ مليار جنيه، وقد ذكر أن ربع هذه الشركات العامة قد تراكمت عليها خسائر، مع ذلك فإن تحليلا تفصيليا لهذه الشركات ليس ممكنا حتي الان بسبب عدم كفاية البيانات.

بل ويذهب الدكتور ابراهيم الدسوقي اباظة إلى أن مفتاح الاصلاح الاقتصادي في مصر هو الاصلاح السياس وان الترابط قائم ووثيق بين النظام الاقتصادي والسياسي وفي هذا المجال تبرز عدد من القضايا الهامة منها(١٠):

١- قضية الإنفراد بالقرار.
٢- قضية السلوك الانفاقي المسف.
٣- قضية الاختيارات الإقتصادية الرديئة.
٤- قضية الفساد والتهلهل الإدارى.

فلا نتخيل الاصلاح هنا دون تعديل هذا النظام السياسي ليصبح أكثر تلاؤما مع ما تتمناه من نماذج إنمائيـة جديـدة، فالاقتصـاد دفـع لحقبـة طويلـة ثمـن السياسـة ، واليـوم يجـب أن تكـرس السياسـة لخدمـة الاقتصاد.

ولقد أورثتنا هذه السياسـة مـا يسـمى بـالعجز التوأمـى، عجـز الموازنة وعجـز ميزان المدفوعـات، فقد بلـغ عجـز الموازنـة العامـة ١٩٩٠/٨٩م حوالي ٤٠٠،١٤ مليـون جنيهـا مصريـا، أي حوالـي ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمـالي. كمـا بلـغ عجـز المـيزان التجـاري ١١،٧ مليار دولار وعجز الحساب الجارى ٤،٢ مليـار دولار ، هذا وقد بلـغ ديـن مصر الخـارجى عن نفس السنة قبل إسـقاط الديـن العسـكري الامريكى والعربى ودول أخرى(حوالي الثلث) ٥ مليـارات ، بلـغ معدل التضخم"البنكنوت" رسميا حوالي ٢٠٪ والمفتوح حوالـي ٤٠٪ ومعدل نمو يزيد قليلا علـي ٢٪ ، ومعدل بطالـة ١٤،٥٪ مـن قـوة العمـل فـي حين يقدره البنك الدولى بحوالى ٢٠٪ من هذا بالإضافـة الـي العمالـة الوافـدة مـن منطقـة الخليـج حوالـي(٧٠٠ ألـف) نتيجـة لأزمـة وحـرب الخليج وذلك كله يعود لسوء الإدارة الاقتصاديـة التـي تخضـع لقـوى السوق السياسى أكثر منها لقوى السوق الاقتصادى.

فلقد تراكمت مشاكل واختلالات وقيود تتمثل في اختلال التوازن بين الانتـاج والإسـتهلاك وبيـن الإدخـار والاسـتثمار وبيـن الصـادرات والـواردات، وكذلـك تمثلـت فـي نمـو السـكان بمعـدل ٢،٧٪ فـي السـنة وتدهور مشروعات البنيـة الأساسـية والمرافـق العامـة وزيـادة أعبـاء الدين الخارجى وأعباء خدمته (٣٠٪) وكان يمكن أن تصل هذه النسبة الـي (٦٠٪) لـو لـم يتـم التوصـل الـى اتفـاق أولـى مـع صنـدوق النقـد الدولى في مايو ١٩٨٧.

وعلي الرغم من ذلك فانه يتوفر لدي مصر وضع اقتصادها علي مسار النمو الاقتصادى وذلك عن طريق اصلاح اقتصادى شامل وحازم يتمثل في تحرير الاقتصاد المصرى يواكبه ويسانده مزيد من المعونة المالية الخارجية(١١).

ومن خلال عرضنا لواقع الاقتصاد المصري والدعوة الى الاصلاح الاقتصادى، لاحظنا أن المسألة ليست بالبساطة ولكنها معقدة ومتداخلة بعضها يدعو للتحرر الشامل والبعض الاخر يدعو للإبقاء علي القطاع العام مع قوامة التخطيط له وآخرين يؤكدون أن ضغوطا خارجية فرضت علينا ذلك الجدل الكبير الذى نحن فيه، وان كنا علي كل الحالات نرى أن الاقتصاد المصرى قد وصل بنا الى حالة سيئة وأنه بالفعل استوجب أن ننظر فيه بعمق حتى نخرج معه الى بر الأمان، سواء من خلال البيع الكلى أو بيع الشركات الخاسرة في القطاع العام أومن خلال اعطاء مزيد من الفرص للقطاع الخاص مع مراعاة ما ينتج من مشاكل خلال مرحلة التحول وفي مقدمتها مشكلات نوعية الإتجاه الذي يفضل القطاع الخاص أن تعمل فيه نقوده، خاصة أن القطاع الخاص المصرى لم نره عبر تاريخنا الاقتصادى وقد تبنى مشروعات عملاقة مثل مصانع الحديد والصلب أو الفوسفات أو غزو الصحراء وتعميرها، إلا إذا كان ذلك النوع الجديد من أصحاب المال لديهم الطموح والمقدرة على التصدى لمشروعات قد يغيب فيه العائد الفورى للأرباح، كما أن المشكلة الأخرى الهامة هى مشكلة العمالة وظهور مشكلة البطالة الناتجة عن طرد بعضها في حالة الاتجاه نحو الخصخصة، حيث ينبغي أن تكون مواجهة هذه المشكلة الخطيرة كما يقول الدكتور اسماعيل صبرى(١٢): "بأن تتصف دائما بالديناميكية وروح التجديد والسعى لتلاقى العرض والطلب وانسياب العمالة المؤهلة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة واستراتيجية العمالة يجب أن تكون جزءا من استراتيجية انمائية طويلة المدى وهو تفتقده مصر حتى الان".

وإذا كـنا قد اخترنـا جريـدة الأهـالي للتعرف علـي معالجتهـا لهـذا الموضوع الهام ومقارنتها بجريدة الأهرام المصرية فإن موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اعتمد علي الأسس التالية(١٣):
١- ضرورة الإعتمـاد علـي النفس وتعبئـة المـوارد الذاتيـة والقوميـة سواء المادية أو البشرية.

٢- الاخذ بأسلوب التخطيط العلمي الشامل.

٣- الدور القيادى للقطاع العام في تحقيق التنمية الشاملة وفي تعزيـز الملكيـات الاجتماعيـة التقدميـة وفـي حمايـة الرأسـمالية الوطنيـة مـن السيطرة الأجنبية.

٤- الإعتماد علي قيام قطاع تعاونى وتطوير الانتاج الصغير.
٥- الاستقلال الإقتصادي والبقاء بعيدا عن الاستغلال والتبعية.
٦- المشاركة الشعبية المتزايدة.

كما أكدت وجهة نظر الحزب أن تشخيص المشـكلة الاقتصاديـة فـي مصر يكمن في الخلل الهيكلى في بنية الاقتصاد المصرى مثل: ركـود الانتاج السلعي والنمو الطفيلي في قطاع الخدمـات وزيـادة الاسـتهلاك وزيـادة الاعتمـاد علـي الخـارج وتدهور نمـط توزيـع الدخـل القومـى واتسـاع حدة الفروق الاجتماعيـة، وتغير البنيـة الاقتصاديـة نتيجـة تراجع دور القطـاع الخـاص وانكمـاش القطـاع التعـاونى فـي الزراعـة وسوء استخدام الموارد.

وبالنسبة لركود الانتاج السلعى فإنه يمكن استخدام ما يلي:
أ - البيع المباشر للمستهلك (المنتج - المستهلك).
ب- البيع عن طريق منشآت الجملة (المنتج - تـاجر الجملـة - تـاجر التجزئة - المستهلك).

ج- البيع عن طريق منشأة التجزئة (المنتج - تاجر التجزئة - المستهلك)..
د- التوزيع عن طريق الوكلاء (المنتج - الوكيل).

في ضوء ذلك كيف تناولت جريدة الأهالي والأهرام قضية التحول لاقتصاد السوق، ذلك ما تم تناوله في الجانب التحليلي لهذه الدراسة..

مراجع الفصل الثالث

١ - اسماعيل صبرى عبدالله: تنظيم القطاع العام(الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية)، دار المعارف، القاهرة: ١٩٦٩،ص٧.

٢ - طارق حجى: ما العمل (تحليل وتأصيل لمشكلات مصر المعاصرة) مؤسسة الأهرام، القاهرة: ط٢،١٩٨٦، ص٩٦.

٣ - عبد الجليل العمرى: ذكـــريات اقتصادية وإصـــلاح المســـار الإقتصادى، دارالشروق،القاهرة،١٩٨٦،ط١ص٨٢.

٤- هويدا عدلى: العمـــــال والسياســـة(١٩٥٢-١٩٨١) كـــتاب الأهالـــى رقم ٤٥ يولـيو١٩٩٣، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، ص٢٨٨.

٥- ابراهيم العيسوى: مرجع سابق. ص٩٢.

٦- ابراهيم العيسوى: نفس المرجع السابق، ص ص٩٢،٩٣.

٧- هويدا عدلى: مرجع سابق.ص ٢٦٢.

٨- أحمد جمال الدين مرسى: قضية الخصخصة (ضغوط خارجية أم دوافع داخلية) مقال بمجلة العربى،عددأغسطس ١٩٩٣، مطابع الوطن، بالكويت، ص١٧٥.

٩- أحمد سعيد دويدار: أفول نجـم القطاع العام. مطابع أخبار اليوم، القاهرة،١٩٩٢،ص ص١٤٨،١٤٩.

١٠- ابراهيم الـدسوقى أباظة: النمـــــوذج الإنمائى، كتاب الأهرام الإقتصادى، الإصلاح الإقتصادى في مصر والتطورات الدولية، سلسلة٤٣، سبتمبر ١٩٩١،ص٣٩.

١١-أحمد سعيد دويدار: مرجع سابق ، ص ص ٨،٩.
١٢-اسماعيل صبرى عبدالله:الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر، بحث للمؤتمرالأول لقسم الإقتصاد، البطالة في مصر، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص٢٦.
١٣- السيد زهـرة: أحزاب المعارضة وسياسة الإنفتاح الإقتصادى في مصر. دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ١١٠، ١١٢.
١٤- Philip Kotler: Markerting management, Analysis, Planing and Control, Engle wood cli.FFs, New Jersy, Prentce-Hall, Inc 1972, P.P,550-252.

الفصل الـــرابـع

اجراءات الدراسة التحـليلية

الفصل الـــرابـع
اجراءات الدراسة التحـليلية

أولا: مشكلة الدراسة وأهدافها:-

احتلت المشكلة الاقتصادية مكانا بـارزا فـي قائمـة المشـكلات التـي تهتم بها مصر، بل ونؤكد في ضوء ما سبق عرضه مـن إطـار نظـري للدراسة، ان معظم بقية المشـكلات فـي القائمـة تتـأثر بشـكل مباشـر ، وغير مباشر بالمشكلة الاقتصادية، وكما هو واضح فقد تبـاينت الاراء في تصور حقيقة المشكلة وتصور الخروج منـها، فطالب بعض علمـاء الاقتصاد بضرورة تغـيير النظـام الاقتصـادي، متمثـلا فـي بيـع القطـاع العام، وطالب آخـرون بعدم بيعـه والإكتفـاء بتحسـين أوضاعـه، ومـن خلال هذا الرأى وذاك ، ظهرت لنا مشكلات أخرى، في مقدمتها قضيـة البطالـة وموقـف العمالـة من التغيـير والموقـف مـن التدخـل الأجنبـي الاستثمارى، وموقف صندوق النقد الدولـي والبنـك الدولـى وجمعيـات المعونات الغربية، ونظـرا للأهميـة الكبرى للوضـع الإقتصـادى للبـلاد والرغبة في تغيير نظامه، دخلت الصحافة بكل امكانياتها لتعرض علـى الـرأي العـام هـذه القضيـة الهامـة، ومـن هنـا بـدأ احساسـنا يتنـامى بالمشكلة من خلال متابعة ما يكتب عنـها.

ولذلك فإن هذه الدراسة تهـدف الـي الإجابـة علـى تسـاؤل محـورى يقول: كيف تناولت صحف الدراسة المشكلة الاقتصادية في مصر؟

ثانيا تساؤلات الدراسة:

انبثق من التساؤل المحورى التساؤلات الاتية:

س١ ما مدى اهتمام جريدتى الدراسة بالإشارة الي وجود مشكلة فى نظام الاقتصاد المصرة؟

س٢ ما مدى اهتمام جريدتى الدراسة بإبراز هذه المشكلة؟

س٣ ما اتجاه جريدتى الدراسة من موضوع القطاع العام؟

س٤ ما اتجاه جريدتى الدراسة من موضوع التحول الى اقتصاد السوق؟

س٥ ماهي تحفظات جريدتى الدراسة لفكرة التحول لاقتصاد السوق؟

س٦ ما اتجاه جريدتى الدراسة نحو حل مشكلة نظام الاقتصاد المصرى؟

س٧ ما أسلوب الاقناع الذى اتبعته جريدتى الدراسة؟

ثالثا: منهج الدراسة وأدواتها:

(١) نوع الدراسة: يدخل هذا البحث فى إطار الدراسات الوصفية أو التشخيصية، حيث يركز علي تصوير وتحليل موقف صحف الدراسة من قضية التحول لاقتصاد السوق واستخلاص نتائج قد تساعد في تصويب الرؤية للمشكلة الاقتصادية بالاضافة الي تأكيدها لوظائف الصحافة التنويرية.

(٢) يستخدم البحث منهج المسح:

ذلك المنهج الذى يعتبر جهدا علميا منظما للحصول علي بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث(١)، وذلك للتعرف علي ما كتب عن القضية التى تهتم بها الدراسة.

(٣) منهج المقارنة:

ويعد منهجا هاما لهذه الدراسة، حيث يوضح لنا أوجه الاتفاق والاختلاف في تناول قضية الدراسة في كل من جريدتى الدراسة.

(٤) أداة الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون" Content analysis"، حيث أكد برسلسون"Berelson" فى عام ١٩٥٣ وعام ١٩٧١ أن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التى تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا منتظما، كميا، بينما أضاف كلا من "Budd, and Thorp" أن تحليل المضمون هو أداة تستخدم في ملاحظة السلوك الاتصالى العلنى وتحليله، وفي سنة ١٩٨٠ جاء في كتاب"Content analysis" لمؤلفه "Klaus Krippendorff" أن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية، بهدف التوصل الى استدلالات واستنتاجات صحيحة-Vaild ومطابقة فى حالة اعادة البحث أو التحليل - Replicable.

رابعا: مادة الدراسة واختيار العينة:

١- جرائد الدراسة: أجرى الباحث دراسته التحليلية علي جريدتين مصريتين ، احداهما جريدة الأهرام الصباحية اليومية وهي من الصحف الأكثر شيوعا وأهمية في مصر والعالم العربى، كما أن لها دورا هاما في مناقشة القضايا التى تهم الوطن، عبر تاريخها الطويل الذى بدأ بالاسكندرية سنة١٨٧٥م. وبذلك فهي تمثل تيارا عاما غير قائم علي تصنيف حزبى ولكنها تقترب في ذات الوقت من الخط الرسمى للحكومة لأسباب كثيرة في مقدمتها قانون تنظيم سلطة الصحافة رقم ١٤٨لسنة ١٩٨٠ الذى أصبح بمقتضاه مجلس الشورى- الذى انبثق عنه المجلس الأعلى للصحافة- مختصا بتعيين رؤساء تحرير الصحف ونقل الصحفيين وغير ذلك(٣). مما خلق نوعا

من الصحفيين الذين يتسمون بالحذر(٤)، ويحاولون تقديم خدمات صحفية تمثل وجبة شهية يرضى عنها المسئولين، وبذلك يوضح تحليلها وجهة نظر الحكومة، من ناحية، ومن ناحية ثانية فهى تعرض بنسبة معقولة للرأى الاخر.

أما الجريدة الأخرى التي تم اختيارها للتحليل ، فكانت جريدة الأهالى التي تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ذلك الحزب الذى تبني الاتجاه الاشتراكى في أفكاره المختلفة والتى من بينها تشخصيه للمسألة الاقتصادية، وحيث أن البحث قد عرض لنظام الاقتصاد الاشتراكى (الماركسى) في الفصل الثانى بالتفصيل، كما أن لحزب التجمع اسهامات طيبة فى مجال الإهتمام بالمشكلة الإقتصادية حيث قدم ورقة للمؤتمر الاقتصادى الذى دعا إليه الرئيس مبارك بعنوان:(أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها) وله اسهامات أخرى واسعة في هذا المجال(٥). ولذلك فإن دراسة جريدة الأهالى سوف تفيدنا في التعرف علي موقف هذه الجريدة في ضوء التيار العالمى الجارف نحو اقتصاد السوق، وما هي مبرراتها.....

ولذلك فإن اختيار الجريدتين تم بطريقة العينة العمديـــة.

(٢) أما بالنسبة لاختيار العينة:

فقد استخدم الباحث أسلوب الاسبوع الصناعى المركب بالنسبة لجريدة الأهرام اليومية بحيث يضمن لنا ظهور جميع الأيام في التحليل، مما يساعد علي متابعة ظهور صفحات خاصة عن موضوع الدراسة، كما يتضح ذلك من جدول الأسبوع الصناعى المركب الخاص بجريدة الأهرام.

جدول يوضح العينة العشوائية المنتظمة بطريقة الأسبوع الصناعي المركب لجريدة الاهرام سنة ١٩٩٢م.

الشهور / الأسبوع	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السبت	٤	٢٩		٢٥		٢٠		١٥		١٠		٥
الأحد	١٢		٨		٣	٢٨		٢٣		١٨		١٣
الاثنين	٢٠		١٦		١١		٦	٣١		٢٦		٢١
الثلاثاء	٢٨		٢٤		١٩		١٤		٨		٣	٢٩
الأربعاء		٥		١	٢٧		٢٢		١٦		١١	
الخميس		١٣		٩		٤	٣٠		٢٤		١٩	
الجمعة		٢٠	١٨	١٧		١٢		٧		٢	٢٧	

أما جريدة الأهالى فنظرا لصدورها أسبوعيا فإن الباحث قد أجرى عليها دراسة مسحية شاملة.

(٣) فترة الدراسة: منذ بدأت الحكومة تنتهج سياسة الانفتاح كما أوضحنا، فإن وسائل الاعلام المختلفة لم تبدأ في الاهتمام بعرض هذه المسألة الخاصة بتشخيص حال الاقتصاد المصري، الا بعد أن توصلت مصر الي الاتفاق على برنامج للتثبت الاقتصادي في صيف سنة ١٩٨٧، وذلك حينما تراكمت المتأخرات من أقساط الديون وفوائدها من أوائل الثمانينات وعجزت مصر عن سداد المستحقات الجديدة التى أخذت تتزايد قيمتها مع انقضاء فترات السماح لمعظم القروض، فضلا عن تأزم الموقف المالى مع الانهيار الذى أصاب سوق البترول الدولية(٦).

وعندما بدأت وسائل الإعلام بالاهتمام، فوجئنا بحرب الخليج الناتجة عن غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م وما ان انتهت هذه الحرب، حتى بدأ الاعلام المصرى ينظر الي مشاكل وطنه الداخلية مرة ثانية ، ولذلك اخترنا سنة ١٩٩٢م على اعتبار أنها فترة واعية في تناول المسألة الاقتصادية المصرية.

خامسا: تحديد المفاهيم:

(١) اقتصاد السوق Market Economy

يعرف نظام اقتصاد السوق بأنه ذلك النظام القائم على الأيديولوجية الليبرالية والسعى الي تحقيق الحد الأقصى من الأرباح أو الإشباع، والمتخذ من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الشكل التنظيمى لعلاقت الملكية في المجتمع والمعتمد علي جهاز الثمن في تخصيص الموارد الاقتصادية بين استخداماتها المختلفة(٧).

(٢) سياسة التجارة الخارجية Foreign Trqde Policy

وهى عبارة عن استخدام القيود الجمركية وغير الجمركيـة لتحقيـق أهداف اقتصادية معينة، فقد يلزم للقضاء على عجز الميزان التجـارى تقيد الواردات وتنشيط الصادرات (٨).

(٣) البطالة Uremploment

وهى تلك الحالة التى يوجد فيها أفراد قادرون وراغبون فـي العمل بالأجر السائد في السوق ولكنهم لا يجدون عملا(٩).

(٤) التضخم Inflation

ويعنى الارتفاع العام والمستمر في الاسعار، غير أن هذا التعريـف لا ينصرف إلى كل الاسعار، اذ أن بعضها قد ينخفض، وانما المقصـود هنا هو أن يكون الاتجاه العام في الأسعار صعوديا ومستمرا(١٠).

(٥)الاقتصاد الآمـر Comm and Economy

ذلك النظام القائم علي الأيديولوجية الجماعية وعدم المنافسـة بيـن الوحدات الإنتاجية، والمتخذ من الملكية العامة لوسائل الانتـاج الشـكل التنظيمى لعلاقات الملكية في المجتمع والمعتمـد علـى جهـاز التخطيـط في تخصيص الموارد الاقتصادية بين استخداماتها المختلفة(١١).

(٥) التخصيصية: لا تعنـي بـالضرورة بيـع وحـدات القطـاع العـام وان كان ذلـك أهم صورها، ولكنهـا تشـمل كذلـك نقـل الادارة الـي القطـاع الخاص مع بقاء الملكية في يد الدولـة وتحويـل وحـدات القطـاع العـام إلـى شـركات مسـاهمة مـع البيـع التدريجـى للأسـهم لأفـراد الجمهـور وتحويل بعض الخدمات التى تؤديها الدولة (مثل النظافة) الـى القطـاع الخاص، وادارة الوحدات الإنتاجية عن طريق عقود امتياز مع القطـاع الخاص(١٢).

سادسا: فئات الدراسة:

من خلال متابعة الباحث لما ينشر حولها واهتمامات الرأى العام والمؤتمرات الاقتصادية المتعددة بالإضافة إلى القيام بعمل دراسة استكشافية علي عينة من الصحف المختلفة، فقد تم تحديد الفئات كما يلى:

(١) فئة أنماط التحرير: وتضمنت ما يلى:-

أ- الخبر ب - التقرير جـ- التحقيق د- الحديث

هـ- المقال و - التحليل ز- الكاريكاتير.

(٢) فئة المصدر: وتضمنت ما يلي:-

أ- مراسل ب - كاتب جـ- مصاحف

(٣) فئات عناصر الإبراز: وتضمنت الفئات التالية:-

أ- فئة موقع الصفحة .... وتضمنت ما يلى:

١- صفحة أولى ٢- صفحة داخلية ٣- صفحة أخيرة

ب- فئة موقع الموضوع.... وتضمنت ما يل:

١- في منتصف الصفحة الأعلى ٢- في منتصف الصفحة الأسفل

جـ- فئة الصور الظلية والخطية....وتضمنت ما يلى:

١- صور شخصية ٢- صور توضيحية

د- فئة الفواصل.... وتضمنت ما يلي:

١- اطار حول الموضوع

٢- فاصل بين الموضوع والموضوعات الأخرى

٣- الموضوع على أرضية

هـ- فئة العناوين.... وتضمنت مايلى:

١- عنوان ممتد ٢- عنوان عريض ٣- عنوان عمودي

و- فئة الألوان : غير الأسـود.

(٤) فئات مضمون الاتصال.. وتتضمن الفئات التالية:

أ- فئة انتقاد القطاع العام.. وتضمنت ما يلى:

١- انخفاض العائد.
٢- زيادة اعانة الحكومة.
٣- زيادة العمالة.
٤- خلل هياكل التمويل.
٥- سوء الإدارة.
٦- استمرار الخسارة.

ب - فئة التحول لاقتصاد السوق.. وتضمنت ما يلي:

١- زيادة إيرادات الحكومة
٢- سرعة اتخاذ القرار
٣- تخفيف العبء المادى عن الحكومة
٤- تخفيض العبء الادارى عن الحكومة
٥- زيادة مساهمة الأفراد
٦- رفع قيمة العائد
٧- خلق جـــــــو المنافسة
٨- زيادة كفاءة العمالة.

جـ- فئة انتقاد التحول لاقتصاد السوق.. وتضمنت ما يلي:

١) عدم تكافؤ الفرص
٢) ضياع حقوق العمال
٣) زيادة الفقر
٤) عرقلة التنمية القومية
٥) زيادة البطالة في المجتمع
٦) الاتجاه لمشروعات الربح السريع
٧) ترك المشروعات العملاقة
٨) الاستسلام لسياسة صندوق النقد الدولي
٩) نوعية المشترى
١٠) زيادة تمركز الملكية الفردية

د -فئة حـــل المشكلة.. وتتضمن ما يلـــــي:

١- تخفيف الزيادة السكانية
٢- تشجيع العمالة بالخارج
٣- استخدام الثواب والعقاب في العمل
٤- خلق مجالات عمل جديدة
٥- تعديل الهياكل التحويلية
٦- تشجيع استثمار الرأسمالية الوطنية
٧- استخدام التدريب التحويلى للعمالة الزائدة
٨- بيع الشركات الخاسرة
٩- تحرير التجارة الخارجية

(٥) فئة أسلوب الإقنـــــــــاع:

١- أسلوب عاطفى ٢- أسلوب موضوعى

سابعا: أسلوب القياس:

وهو الأسلوب الذى اعتمدت عليه الدراسة في تحويل البيانات الوصفية الي بيانات كمية رقمية حيث استخدمنا وحدة العد أو الحصر لرصد تكرار الظاهرة.

ثامنا: إجراءات الثبات:

للتأكد من ثبات استمارة تحليل المضمون المستخدمة في البحث كان ما يلي:

١- تم اختيار الفئات ووحدات التحليل المختلفة بعد دراسة مشكلة البحث ومعرفة الهدف منه بشكل دقيق.

٢- القيام بمراجعة فئات ووحدات التحليل مرات متتالية.

٣- تعريف الفئات بشكل لا يخلق لبس أو غموض في المعنى

٤- قام الباحث بتطبيق استمارته على عينة من جريدتى اللدراسة فى فترتين متقاربتين، وبمقارنة نتائج التحليلين وجدت أن درجة الارتباط قد وصلت إلى ٩٥٨،٩٧٪ ، مما يؤكد ثبات ووضوح الاهداف وتعبير الفئات الدقيق عن مشكلة البحث.

تاسعا: معالجة مشكلة صدق التحليل وصحته:

اذا كان الثبات يقيس مدى استقرار فئات التحليل ووحداته، وامكانية استخدامها في التوصل الي نفس النتائج مهما اختلف القائمون بالتحليل.

فإن الصدق" Validity " في التحليل يسعى الي دراسة مدى ملاءمة اسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات والظاهرات التي يسعى القائم بالتحليل الي قياسها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة(١٣).

ولتحقيق درجة الصدق لاستمارة التحليل:

١- تعريف الفئات بشكل واضح وتحديدها بدقة.

٢- عرض الاستمارة على متخصصين للتحكيم أفاد الباحث في المفهوم الدقيق للمصطلحات المستخدمة، وتعبيرها بالتالي عن الموضوع الذى نبحثه، وان كان من بين مميزات تحليل المضمون ان مشكلة الصدق لا تؤرق القائم عليه الا عند عمل بحث ضخم للغاية يرغب في التوصل إلى نتائج عامة تتطلب المراجعة الكثيرة والدقيقة(١٤).

مراجع الفصل الرابع

١- سمير حسين : بحوث الإعلام (الأسس والمبادىء) عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢٧.

٢- سمير حسين : تحليل المضمون ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٨، ١٩.

انظر أيضا:

سمير حسين : بحوث الإعلام (الأسس والمبادىء) مرجع سابق، ص ص١٣٢، ١٣٣.

- Berelson, Bernard, Contentanalysis in Communication Recsacrh. New York Hafner publishing company, 1971.

- Budd, Richard, Thorp, Ropbert & Donohew, Lewis. onteut analysis of communication, New York : The Macmillau company, 1967.

- Krippendorf fiklaus, Content analysis: An Introdation to its Methodology, London: Sage Publications, 1980.

٣ - فوزي عبدالغني: العلاقة بين شكل الصحيفة ومضمونها: ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية الأداب بسوهاج، ١٩٨٣، ص٢٤٨.

٤ - Whole. John: Journa Lismand Governiment The macmillan press Ltd. London, I972P.71.

٥ - مزيد من التفاصيل لبرنامج الحزب الإقتصادي في :

أ- السيد زهرة: مرجع سابق.ص ص١١٠، ١٢١.

ب- هويدا عدلي: مرجع سابق.ص ص٢٥٣،٢٦٥.

٦ - ابراهيم العيسوى: المسار الإقتصادى في مصر وسياسات الإصلاح . مرجع سابق، ص٣٢.

٧ - سامى عفيفى: مرجع سابق،ص٥١.

٨ - -------- : نفس المرجع السابق ، ص٣٠.

٩- -------- : نفس المرجع السابق ، ص٣٤.

١٠- -------- : نفس المرجع السابق، ص٣٦.

١١- -------- : نفس المرجع السابق، ص ٥٥.

١٢- سعيد النجار: مرجع سابق، ص ١٧٠.

١٣- سمير حسين: تحليل المضمون، مرجع سابق. ص١٢٨.

١٤- سمير حسين: تحليل المضمون: المرجع السابق، ص١٣٠.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة التحليلية

الفصل الخامـس
نتائج الدراسة التحليـــلية

بالنظر إلى الجدول رقم (١) نلاحظ ما يلى:
(١) ان نسبة اهتمام جريدة الاهالى بالمشكلة الاقتصادية جاءت أعلـى من جريدة الاهرام، حيث تكرر الحديث حول الموضوع في الاهالى مـن خلال أنماط التحرير المختلفة ١٥١ مرة مقابل ١٤٠ مرة للأهرام.

(٢) على مسـتوى مختلـف أنمـاط التحريـر، وجدنـا أن جريـدة الاهـالى تفوقت علـى الأهرام فـي تغطيـــة الموضـــوع باســتخدام نمــط الخــبر والتقرير والتحقيق الصحفى بينما برز جهد الأهرام فـي أنمـاط المقـال ثم الكاريكاتير ثم الحديث.

(٣) كانت نسبة نشر الموضوع باستخدام نمط الخبر ٧٤،٣٧٪ بالنسبة لمجمـوع عينـة الاهـالى و٢٠،١٩ للمقـال و٨٦،١٩ ٪ للتقريـر ٩٣،٩٪ للتحقيق و٦٢،٦٪ لكل من الحديث والكاريكاتير.

(٤) بينما جاءت نسبة الانماط الي مجموعها الكلى بالأهرام كما يلي:
فئة الخبر بنسبة ٥٧،٣٨٪ ونمط المقال ٣٠٪ والتقرير ٧١،٥٪ والتحقيق ٤٢،٦٪ والحديث ٨٥،٧٪ ، بينما ارتفع الكاريكاتير لنسبة ٤٥،١١٪ .

(٥) فى ضوء العينة التى تم دراستها نجد أن نسبة الجملة الى نسبة الاعداد التيتم تحليلها كانت بواقع تنشر ٩،٢ موضوع في كل عدد تم تحليله في جريدة الأهالى، واذا استخدمنا العملية التقريبية الإحصائية لأقرب وحدة فإن نسبة ٩،٢-٣.*

وكانت النسبة في الاهرام بواقع ٦٩،٢ موضوعه في كل عدد وباستخدام العملية الرياضية المستخدمة في النقطة رقم(٥) نجد أن ٦٩،٢ - ٣.

ان نسبة التمثيل الطيبة جدا لهذا الموضوع تؤكد لنا الاجابة على تساؤل الدراسة الأول وهو: ما مدى اهتمام جريدتى الدراسة بالاشارة الى وجود مشكلة في نظام الإقتصاد المصرى عبرت عنها بمختلف أنماط التحرير.

جدول رقم (١)

يوضح تغطية الموضوع من زاوية انماط

التحرير بالجريدتين

الجريدتين / انماط التحرير	جريدة الأهالي		جريدة الأهرام	
	ك	٪	ك	٪
خبر	٥٧	٣٧ر٧٤	٥٤	٣٨ر٥٧
مقال	٢٩	١٩ر٢٠	٤٢	٣٠
تقرير	٣٠	١٩ر٨٦	٨	٥ر٧١
تحقيق	١٥	٩ر٩٣	٩	٦ر٤٣
حديث	١٠	٦ر٦٢	١١	٧ر٨٥
كاريكاتير	١٠	٦ر٦٢	١٦	١١ر٤٥
الجملة	١٥١	١٠٠	١٤٠	١٠٠

جدول رقـــم (٢)

يوضح فئة المصدر التى اعتمدت عليهـــا

الجـــريدتـــين

أنماط المصدر / أنماط الجريدتين	الاهـــالى		الاهـــرام	
	ك	٪	ك	٪
مراســـل	٩١	٦٠ر٢٦	٧٠	٥٠
كاتـــب	١٥	٩ر٩٣	٥٠	٣٥ر٧١
مصاحف	٤٥	٢٩ر٨٠	٢٠	١٤ر٢٨
الجملــة	١٥١	١٠٠	١٤٠	١٠٠

بالنظر الى الجدول السابق يتضح ما يلي:

(١) ان جريدة الاهالي سمحت لنسبة كبيرة من المصاحفين - ٣٠٪ ، --كمصدر لديه ممارسة وفهم عميق للمشكلة- أن يكتبوا تحليلاتهم في المشكلة بينما كانت نسبة المصحافين في الأهرام -١٤٪.

(٢) أن نسبة -٦٠٪ في الاهالى اعتمدت علي تغطية المراسل الصحفى للمشكلة. بينما كانت النسبة ٤٠٪ في نظيرتها الأهرام.

(٣) اعتمدت الأهرام على كاتبها التحليلى في معالجة هذه المشكلة بالرأى أكثر من جريدة الأهالى حيث كانت الأهرام - ٣٦٪ مقابل - ١٠٪ .

.... إن هذه النتيجة تؤكد تنوع المشاركون فيما كتب عن المشكلةوذلك يؤكد مستوى الاهمية التى حرصت جريدتا الدراسة على تناول الموضوع بها.

جدول رقم (٣) يوضح الاتجاه نحو استخدام عناصر الابراز بالجريدتين

الجريدتين / فئات عناصر الابراز		الأهالي ك	الأهالي %	الأهالي الجملة ك	الأهالي الجملة %	الأهرام ك	الأهرام %	الأهرام الجملة ك	الأهرام الجملة %
فئة موقع الصفحة	صفحة أولى	٥١	٣٣ر٧٧	١٥١	١٠٠	٣٠	٢١ر٤٢	١٤٠	١٠٠
	صفحة داخلية	٩١	٦٠ر٢٦			١١٠	٧١ر٥٧		
	صفحة اخيرة	٩	٥ر٩٦			—	—		
موقع الموضوع	١/٢ الصفحة الاعلى	٩٠	٥٩ر٦٠	١٥١	١٠٠	٩٠	٦٤ر٢٨	١٤٠	١٠٠
	١/٢ الصفحة الاسفل	٦١	٤٠ر٣٩			٥٠	٣٥ر٧١		
فئة الصور	شخصية	٦٧	٤٤ر٣٧	٨٢	٥٤ر٣٠	٤٠	٢٨ر٥٧	٦٥	٤٦ر٤٢
	توضيحية	١٥	٩ر٩٣			٢٥	١٧ر٨٥		
	رسم بيانى	—	—			—	—		
الفواصل	اطار	٥٠	٣٣ر١١			٨٠	٥٧ر١٤		
	فاصل	٧١	٤٧ ٤٧			٦٠	٤٢ر٨٥		
	أرضية	٤٠	٢٦ر٤٩	*		٧٠	٥٠	*	*
العناوين	عريضة	١٢١	٨٠ر١٣	١٥١	١٠٠	١٠٥	٧٥	١٤٠	١٠٠
	ممتد	١١	٧ر٢٨			١٣	٩ر٢٨		
	عمودى	١٩	١٢ر٥٨			٢٢	١٥ر٧١		
الألوان	غير الأسود	٢	١ر٣	١ر٣		—	—	—	—

* الجملة فى الجريدتين هنا أكبر من حجم العينة لتكرار اكثر من فئة فى الموضوع الواحد .

..بالنظر الى الجدول السابق يتضح لنا ما يلى:
(١) أن المشكلة الإقتصادية قد حظيت بنسبة ٣٤٪ من عينة الأهالي بالنشر في الصفحة الأولى مقابل - ٢١٪ في الأهرام التى أعطت نسبة - ٧٠٪ في جريدة الأهالى التى انفردت بتناول المشكلة الإقتصادية على صفحتها الأخيرة بنسبة - ٦٪.

.. ان ذلك يدلل علي أن الأهالى قد أعطت للمشكلة موقفا أفضل في الصفحات فزادت النشر فيى الصفحة الاولى والأخيرة، وهاتان الفصحتان تعتبران بالترتيب رقمى ١ ، ٢ من حيث الأهمية عند القاريء(١).

(٢) وإذا كانت جريدتا الدراسة قد أكثرتا من استخدام الصفحات الداخلية في تغطيتهما للمشكلة الإقتصادية وبالنظر الى مواقع الموضوعات على الصفحة نجد أن الأهرام أعطت نسبة أكبر قليلا من الأهالى من حيث نشر الموضوعات في نصف الصفحة الأعلى الأكثر أهمية في أى صفحة ، لأنها بمثابة المركز الهندسى للبصر عند النظر الى الصفحة(٢) وان كانتا الجريدتان قد أكثرتا بصفة عامة في استخدامهما لنصف الصفحة الأعلى عن النشر فيى النصف الأسفل الأقل في الأهمية وذلك اتجاه إيجابى يؤكد لنا الاعتبار الذى ينظر من خلاله إلى هذه المشكلة الكبرى(٣).

(٣) ويقول Derk في كتابه "Photographymade simple": في الحقيقة أن الصورة تعد هامة في صحافة اليوم نظرا لظهور منافسة قوية لها من وسائل الإعلام المرئية وسبب الاهمية تلك هي أن الصورة تقوم بالتبليغ والإقناع والتسلية في الصحيفة ولذلك فإن للصورة والمصور الصحفى مركزا بالغ الأهمية لما تؤديه الصورة من خدمة للقارىء وتسهيل قراءته ونظراته إلى الصورة بموقعها اللائق وحجمها المتوافق مع المضمون(٤).

وبالنظر لجريدتى الدراسة وجدنا أنهما لم يوفقا في استخدام الصور الظلية والخطية بدرجة كافية ، حيث ظهرت نسبة - ٥٤٪ في الأهالى مقابل نسبة - ٤٦٪ في الأهرام، كما ظهرت الشخصية بنسبة أكبر من التوضيحية في الجريدتين، وذلك يؤكد عدم ظهور الصور في كل الموضوعات التى نشرت عن المشكلة الإقتصادية.

وربما تكون طبيعة الموضوع لا تحتاج إلى تمثيل الصورة فيها بالقدر الكافى، لكن من الغريب أن كلتا الجريدتين قد تخلتا تماما عن الرسوم التوضيحية مثل الرسوم البيانية، وذلك من الأدوات الطيبة التى يفضل استخدامها في هذه الموضوعات.

(٤) أما بالنسبة لاستخدام الفواصل والاطارات والأرضيات كعناصر ابراز، فنجد أن الأهرام قد مالت إلى استخدام إطارات حول الموضوع أكثر من الأهالى حيث كانت نسبة الأهرام - ٥٧٪ مقابل نسبة - ٣٣٪ للأهالى.

* وفي مجال استخدام الفواصل فإن الأهالى أكثرت من استخدامه للفصل بين موضوع الدراسة وموضوعات اخرى جانبية بعيدا عن عمل اطار حيث كانت نسبة استخدامها للفواصل ٤٣٪ فى الأهرام.

* ومن حيث تسهيلات تكنولوجيا الطباعة سهولة استخدام أرضيات للموضوع بقصد لفت الانتباه واعتبارها كرقعة فاصلة عن الموضوعات المجاورة ، ولذلك وجدنا ٥٠٪ من موضوعات الأهرام استخدمت الأرضيات، بينما استخدمتها الأهالى بنسبة - ٢٦٪ واستخدام الفواصل بصفة عامة فيى موضوع الدراسة بل وأحيانا تم استخدام كل أشكالها المشار إليها في موضوع واحد مما ساعد على جذب النظر للموضوع وحرص عين القارىء في عدم الانزلاق أثناء قراءة الموضوع إلى موضوع آخر(٥).

(٥) ان العنوان يعد واحدا من أهم أدوات الابراز في الصحافة الحديثة، حيث يساعد علي اثارة انتباه القارىء فمن انتظم علي قراءة الصحف لا ينسى جملة روز اليوسف الصحفية بعنوان "الأسلحة الفاسدة" ، ان عناوينها أسقطت وزارة، وحكت لنا الموضوع(٦) فهذه أهمية العنوان لذي يلخص الموضوع في كلمات قليلة قد تصل لكلمة واحدة أو كلمتين تشعر إذا قرأتهما أنك قد فهمت طبيعة الموضوع(٧).

وقد أعطت جريدتا الدراسة الموضوع حقه من حيث الإبراز باستخدام عنوان عريض فوجدنا الأهالى تستخدمه بنسبة -٨٠٪ مقابل ٧٥٪ للأهرام. وفي مجال العنوان الممتد فإن الأهرام استخدمته بنسبة ٩٪ مقابل نسبة ٧٪ للأهالي ، كما زادت الأهرام أيضا في معالجة الموضوع باستخدام عنوان على عمود واحد فكانت النسبة - ١٦٪ مقابل نسبة -١٣٪ للأهالى.

والمفاد مما سبق ينحصر فى الاعتماد علي العناوين باعتبارها عنصر ابراز، وأن نسبة العنوان العمودى كانت ضعيفة وذلك اتجاه ايجابى فى درجه الاهتمام بالوضوع.

(٦) أما بالنسبة لفئة استخدام الألوان "Color" فإنه على الرغم من الأهمية المؤكدة للألوان، حيث تضفى الواقعية على الموضوع وتزين الصحيفة في عين القارىء حيث ينتظر ظهور صحف ملونة بالكامل(٨) إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الدراسة لم تعثر على استخدام اللون إلا مرتين وكانا عبارة عن إطار في المرتين وذلك بالأهالى، وخلت الأهرام من ذلك.

وبصفة عامة فإن فئات عناصر الإبراز المختلفة أكدت بالتحليل أن الجريدتين اهتمتا بعرض المشكلة من ناحيتى جذب البصر ولفت الإنتباه بشكل ايجابى للإجابة على تساؤل الدراسة الثانى.

جدول رقم (٤)

يوضح اتجاه مضمون الاتصال نحو القطاع العام واقتصاد السوق

فئات القطاع العام والخصخصة / اتجاه الجريدتين		الأهالى				الأهرام			
		ك	%	الجملة ك	الجملة %	ك	%	الجملة ك	الجملة %
فئة انتقاد القطاع العام	انخفاض العائد	٤٥	٢٩ر٨٠			٩٠	٦٤ر٢٨		
	زيادة اعانة الحكومة	١٢	٧ر٩٤			٩٥	٦٧ر٨٥		
	زيادة العمالة	١٢	٧ر٩٤			٥٠	٣٥ر٧١		
	خلل هياكل التمويل	٢٣	١٥ر٢٣			٨٠	٥٧ر٢٤		
	سوء الادارة	٨٠	٥٢ر٩٨			١٢٠	٨٥ر٧١		
	استمرار الخسارة	٢٠	١٣ر٢٤			٧٥	٥٣ر٥٧		
فئة التحول لاقتصاد السوق	زيادة ايرادات الحكومة	١٨	١١ر٩٢			٩٢	٦٥ر٧١		
	سرعة اتخاذ القرار	١٢	٧ر٩٤			٥٥	٣٩ر٢٨		
	تخفيض العبء المادى عن الحكومة	٦٥	٤٣			١٠٥	٧٥		
	تخفيف العبء الادارى عن الحكومة	٥٨	٣٠ر٤١			٩٥	٦٧ر٨٥		
	زيادة مساهمة الافراد	٣٠	١٥ر٨٦			٨٩	٦٣ر٥٧		
	رفع قيمة العائد	٢٠	١٣ر٢٤			٨٨	٦٢ر٨٥		
	خلق جو المنافسة	٣٥	٢٣ر١٧			٧٣	٥٢ر١٤		
	زيادة كفاءة العامل	٤٥	٢٩ر٨٠			٧٥	٥٣ر٥٧		
فئة انتقاد التحول لاقتصاد السوق	عدم تكافوء الفرص	٧٥	٤٩ر٦٦			٩	٦ر٤٢		
	ضياع حقوق العمال	١٢٧	٨٤ر١٠			٢٠	١٤ر٢٨		
	زيادة الفقر	٩٢	٦٠ر٩٢			٣	٢ر١٤		
	عرقلة التنمية القومية	١١٥	٧٦ر١٥			١٢	٨ر٥٧		
	زيادة البطالة فى المجتمع	١٤٠	٩٢ر٧١			٤٥	٣٢ر١٤		
	الرغبة فى الربح السريع	١٣٩	٩٢			٢٢	١٥ر٧١		
	التخلص من المشروعات العملاقة	١٤٢	٩٤			٢٥	١٧ر٨٥		
	الاستسلام لسياسة الصندوق	١١٢	٧٤ر١٧			٦	٤ر٢٨		
	تبعية المشترى	٨٠	٥٢ر٩٨			٤	٢ر٨٥		
	زيادة تمركز الملكية الفردية	١١٢	٧٤ر١٧	*		٣	٢ر١٤	*	

* الجملة أكثر من العينة نظرا لتداخل المفردات.

وبمطالعة الجدول السابق يتضح لنا:
(١) أن موضوع القطاع العام الذى كتبت عنه جريدتى الدراسة بشكل موسع، تناولته جرائد الدراسة بنظرة نقدية فاحصة، في محاولة لسبر غوره، والتعرف علي أوجاعه المختلفة في محاولة من احداها للدفاع عنه باعتباره وحدة ضمان قوى الشعب العاملة، ويتضح لنا من خلال النسب المئوية أى الجريدتين يرغب في تغيير القطاع العام وأيهما يحاول أن يبقى عليه مع إدخال بعض الإصلاحات إلى جسده الذي أصابه الوهن فأثر على دوره الإيجابى كعامل دافع لاقتصاد الوطن، فنرى أن:-
* جريدة الأهرام قد وجهت سهام النقد بشكل أكبر من جريدة الأهالى التي ظهر أنها تحفظت كثيرا في كشف العيوب، فكان نقدها يبدو كثيرا وكأنه على استحياء.

* ففي العامل الأول من عوامل النقد للقطاع العام أعطت الأهرام لعنصر " أن العائد من انتاج القطاع العام منخفض" نسبة -٦٤٪ مقابل نسبة - ٣٠٪ من جريدة الأهالى.

* وبالنسبة لعنصر تزايد اعانة الحكومة للقطاع العام، أشارت إليه الأهرام بنسبة -٦٨٪ مقابل نسبة ٨٪ من جانب جريدة الأهالى.

* أكدت نسبة -٣٦٪ من الأهرام أن نظام القطاع العام أدى إلى زيادة العمالة عن حاجة العمل، بينما تناولت جريدة الأهالى هذا العنصر بنسبة ٨٪ .

* أكد نسبة -٥٧٪ من الأهرام أن نظام القطاع العام يعانى من خلل في الهياكل التمويلية ، وهى نسبة تتفق مع ما أشارت الى معظمه الدراسات النظرية التى سبق عرضها في الفصل الثالث لهذه الدراسة في حين أن جريدة الأهالى قد أشارت في نقدها للقطاع العام إلى هذا العنصر بنسبة -١٥٪.

* ارتفعت نسبة اشارة الجريدتين الى أن من الأسباب التي يعانى منها القطاع ، مما دفع الى المناداة بالإصلاح الاقتصادى، كان بسبب سوء الإدارة ، حيث أيدت الآهرام ذلك بنسبة -٨٦٪ في مقابل نسبة ٥٣٪ للأهالى.

* في اشارة من الأهرام بلغت نسبتها - ٥٤٪ أكدت أنها ترغب في الإصلاح الاقتصادى على حساب القطاع العام بسبب استمراره في الخسارة، في حين تعاملت جريدة الأهالي مع هذا العنصر بنسبة ١٣.

(٢) أما بالنسبة لفئة التحول إلى اقتصاد السوق الحر والإتجاه للخصخصة، فإن حال الجريدتين تشابه مع النقطة رقم واحد، حيث ارتفعت نسبة رغبة الأهرام في هذا التوجه ، وتدنت هذه النسبة بالنسبة لجريدة الأهالى، ونفصلها كما يلي:
* أكدت الأهرام بنسبة -٦٦٪ أن الاتجاه لاقتصاد السوق سوف يساعد كثيرا في زيادة إيرادات الحكومة عن طريق الضرائب والجمارك والجباية من هذه الأنشطة الخاصة بأشكال مختلفة، وعندما تناولت جريدة الأهالى هذا العنصر فقد أشارت اليه بنسبة -١٢٪.

* وأيدت الأهرام بنسبة ٣٩٪ أن التحول لاقتصاد السوق سوف يؤدى بالضرورة الى المقدرة على سرعة اتخاذ القرار وتناولت الأهالى ذلك بنسبة - ٨٪.

* أن الاخذ بنظام السوق سوف يخفف العبء المادى عن الحكومة وقد أيدت الأهرام ذلك بنسبة ٧٥٪ مقابل ٤٣٪ للأهالى.

* وفي عنصر تخفيف العبء الادارى عن الحكومة أشارت الى ذلك الأهرام بنسبة -٦٨٪ في حين وردت بنسبة ٣٠٪ في جريدة الأهالى.

* في ظل التحول لاقتصاد السوق، فإن نسبة مشاركة الأفراد علي المستوى القومى سوف تزيد ، وأيدت ذلك الأهرام بنسبة -٦٤٪ مقابل نسبة -٢٠٪ للأهالى.

* وإذا كانت جريدة الأهرام قد أكدت أن من عيوب القطاع العام انخفاض العائد ، فانها وفي تشجيعها للخصخصة أكدت على أنها تساعد على ارتفاع قيمة العائد، وكان ذلك بنسبة -٦٣٪ مقابل نسبة -١٣٪ للآهالى.

* وإذاكان نظام اقتصاد السوق الحر يؤدى الى خلق حالة من المنافسة التى قد تؤدىالى التجويد والإتقان، فإن هذا العنصر أيدته الأهرام بنسبة - ٥٢٪ مقابل نسبة - ٢٣٪ للأهالى.

* ونظرا لأن صاحب العمل يتعامل مع الجميع من منظور ربحى وهما من مسلمات الاقتصاد الحر، فإن العمل فيه سويف يقود إلى ظهور عامل مرتفع الكفاءة، وقد أكدت الأهرام على هذا العنصر بنسبة - ٥٤٪ مقابل نسبة -٣٠٪.

** ويتضح لنا في ضوء التفاصيل السابقة أن جريدة الأهرام ترغب أكثر من جريدة الأهالى في الأخذ بنظام اقتصاد السوق الحــر.

(٣) وحول التقليل من اللهث حول فكرة التحول من أقصى اليسار إلــى أقصي اليمين والأخذ بنظام الخصخصة أو التحول لاقتصاد السوق وفى ضوء مجموعة الوحدات التى ضمتها هذه الفئة الناقدة للإتجاه الداعى لها نجد أن :

.. جريدة الأهالى قد تفوقت على الأهرام بنسب مئوية واضحة فى توجيه الكيل للتخصيصية حيث وجدنا ما يلى:

* أن الأخذ بنظام الخصخصة سوف يؤدى إلى خلق حالة عدم تكافؤ الفرص، وقد تناولت الأهالى ذلك فى تناولها لمشكلة الدراسة بنسبة -٥٠٪ مقابل نسبة - ٦٪ من جانب الأهرام.

* وفى ظل هذا النظام رأت جريدة الأهالى انه نظام سيؤدى حتما الى ضياع حقوق العمال الذى قدم اتحادهم (الاتحاد العام للعمال) ورقة عمل لمؤتمر اقتصاديات العمل في أبريل ١٩٧٥ حيث جاء من بين توصياته " ضرورة تدعيم الحقوق العمالية وتطورها إلى ما هو أفضل وصولا إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل"(٩).

وقد عرضت الأهالى لهذه الوحدة بنسبة -٨٤٪ مقابل نسبة ١٤٪ - من الأهرام.

* وإذا كان الأساس الذي انطلقت اليه ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، هو رعاية الجانب الإجتماعى، وتقديم الدعم للتخفيف عن الكادحين، إلا أن هذا التحول سوف يودع إلى الأبد فكرة الرعاية الإجتماعية لهؤلاء الكادحين حيث يهدف القطاع الخاص دائما إلى تحقيق الربح بغض النظر عن الأسلوب، ذلك القطاع الذى مارس أبشع أنواع الاستغلال(١٠).

ولذلك أشارت الأهالى إلىأن الأخذ بنظام اقتصاد السوق الحر سوف يؤدى لزيادة الفقر في المجتمع بصفة عامة، لأنه نظام استغلالى، وذلك بنسبة -٦١٪ مقابل نسبة -٢٪ للأهرام.

* وقد أكد خالد محيى الدين فى الجلسة الثامنة والأربعين ١٩٧٧/٥/١٥ فى دور الانعقاد الأول على ضرورة أن يضاف الى المادة (٦) من القانون التى تضمنت منح الضمانات والإمتيازات ما نصه: "كل ذلك بشرط ارتباط المشروع بأولويات التنمية المقررة فى الخطة القومية وأن يؤدى إلى إضافة ملموسة فى رأس المال الثابت وزيادة في العمالة وفى الإنتاج السلعى اللازم للإقتصاد القومى"(١١).

وفى ضوء ذلك نجد أن جريدة الأهالى أكدت بنسبة -٧٦٪ أن نظام التحول لاقتصاد السوق يؤدى الى عرقلة التنمية القومية، مقابل نسبة - -٩٪.

* وجدنا أن الأخذ بنظام الخصخصة سوف يؤدى الى زيادة البطالة فى المجتمع، وقد ناقشت الأهالى ذلك وأكدته فى موضوعاتها التى تم تحليلها بنسبة - ٩٣٪ مقبل نسبة - ٣٢٪ للأهرام.

* وفيما يبدو أن هناك توجسات من القطاع الخاص بالنسبة للأهالى فى ضوء تاريخه الذى وجدنا منه شرائح قد حققت ثروات طائلة وأصبحت مستغلة(١٢).

*ولذلك فإن جريدة الأهالى أيدت بنسبة ٩٢٪ أن من عيوب الأخذ بنظام القطاع الخاص هو الرغبة فى تحقيق الربح السريع وأيدت الأهرام ذلك بنسبة -١٦٪.

* وإذا كان القطاع الخاص في مصر كما ورد فى الفصل الثالث لا يرغب فى خوض الأعمال التى تحتمل المغامرة أو التى يتأخر فيها الربح، ولذلك أكدت الأهالى بنسبة ٩٤٪ أن ذلك النظام يعيبه التخلى عن المشروعات العملاقة مثل السد العالى ومصانع الحديد والصلب والألمونيوم وقطاعات الخدمات الأخرى... بينما أكدت الأهرام ذلك بنسبة - ١٨٪.

* وتتزايد نسبة البطالة عن ١٠٪ في مصر حسب الإحصاءات الأخيرة وذلك يعنى وجود مليون وثلث المليون فرد بلا عمل ، وهى ظاهرة غاية فى الخطورة اجتماعيا وسياسيا باعتبار أن النسبة الكبرى من المتعطلين هم شباب متعلمون(١٣).

ولذلك أشارت الدراسة الى أن الأهالى اعتقدت في أن ذلك سوف يؤدى إلى زيادة البطالة في المجتمع بنسبة -٩٣٪ مقابل نسبة - ٣٢٪ للأهرام.

* وحول الإعتقاد بأن صندوق النقد الدولى قد فرض شروطا وتم الإستسلام لها وذلك أمر مخيف لأن الصندوق يتولى مهمة الحارس الشخصى للنظام الرأسمالى الحالى والمشرف العام على توجيه السياسات التى تتبعها المؤسسات النقدية وأسواق المال الخاصة بهذا النظام وتعتبر أمريكا بمثابة رئيس مجلس الإدارة الذي يشبه من يملك حق الفيتوفى الصندوق ولذلك فان شروط الصندوق تكون فى الغالب وجهة نظر الدول الدائنة(١٤).

أشارت الأهالى اتدخل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهيئة المعونة الأوربية بنسبة -٧٤٪ مقابل نسبة -٤٪ للأهرام.

* والخوف دائما من المستثمر الاجنبى ومن يقوم بشراء القطاع العام والتدخل الأجنبى جعل الأهالى تعلق على ذلك بنسبة -٥٣٪ مقابل -٣٪.

* والخوف أيضا من انتشار القطاع الخاص صاحب السوابق فى الإستغلال من وجهة نظر الأهالى جعلها تركز بنسبة -٧٤٪ على أن التحول لاقتصاد السوق يخلق زيادة تمركز الملكية الفردية فتنشأ عنه المشاكل السابقة بالإضافة للإحتكار وأخطاره في حين أشارت الأهرام إلى ذلك بنسبة -٢٪.

.. وفى ضوء هذا الجدول الذى ضم الفئات الخاصة باتجاه مضمون الاتصال نحو القطاع العام واقتصاد السوق وأوجه النقد الموجهة إليهما، وجدنا أن هذا الجدول يجيب على تساؤلات الدراسة المسلسلة من رقم(٣) إلى رقم(٥).

* بالنسبة لسؤال:(ما اتجاه جريدتى الدراسة من موضوع القطاع العام؟) .. وجدنا أن جريدة الأهرام كانت أكثر حماسا لفتح الباب للإصلاح وتوجيه اللوم والنقد المبرح للقطاع العام بينما انتقدته جريدة الأهالى بنسبة متدنية للغاية.

* أما بالنسبة لسؤال:(ما اتجاه جريدتى الدراسة من موضوع التحول لاقتصاد السوق؟).

فقد تكرر الموقف كما فى التساؤل السابق، فقد أيدت الإتجاه للخصخصة بنسب مرتفعة فى مختلف وحدات الفئة وجاءت الأهالى بنسب متدنية، عزوفا منها وتعبيرا عن عدم تحمسها لهذا الإتجاه باعتباره الحل البديل للقطاع العام.

* أما بالنسبة لسؤال :(ما هى تحفظات جريدتى الدراسة فى فكرة التحول لاقتصاد السوق؟).

فقد ارتفعت حدة النقد من جانب جريدة الأهالى وتحفظت على عناصر كثيرة ضمنتها هذه الفئة فى مقدمتها ضياع حقوق العمال وزيادة البطالة والتخلى عن المشروعات العملاقة وغير ذلك مما فصلناه في تحليل الجدول، بينما تدنت إلى حد كبير أشكال النقد لهذا التحول من جانب جريدة الأهرام.

جدول رقم (٥) يوضح اتجاه الجريدتين في حل المشكلة الاقتصادية

مفردات حل المشكلة الاقتصادية / الجريدتين / الاتجاه	الأهالي ك	الأهالي %	الأهالي الجملة ك	الأهالي الجملة %	الأهرام ك	الأهرام %	الأهرام الجملة ك	الأهرام الجملة %
تخفيض الزيادة السكانية	٨٥	٥٦ر٢٩			٩٢	٦٥ر٧١		
تشجيع العمالة بالخارج	٩٧	٢٣ر ٦			١٠٢	٧٢ر٨٥		
استخدام الثواب والعقاب في العمل	١٠٦	٧٠ر١٩			٢٨	٢٠		
خلق مجالات عمل جديدة	١١٢	٧٤ر١٧			٨٠	٥٧ر١٤		
تعديل الهياكل التمويلية	٨٧	٥٧ر٦١			٧١	٥٠ر٧١		
تشجيع استثمار الرأسمالية الوطنية	٥٠	٣٣ر١١			١٠٤	٧٤ر٢٨		
التدريب التحويلي للعمالة الزائدة	١٢	٧ر٩٤			٨٢	٥٨ر٥٧		
بيع الشركات الخاسرة	١٢	٧ر٩٤			٩٨	٧٠		
تحرير التجارة الخارجية	٢٣	١٥ر٢٣			٧٧	٥٥ ٥٥		
الاستغلال الأمثل للموارد	١٠٣	٦٨ر٢١	*		٩٣	٦٦ر٤٢	*	

فئة حل المشكلة الاقتصادية

* الجملة هنا أكبر بكثير من اجمالي العينة نظرا لتداخل المفردات التي نقيسها في أكثر من موضوع.

بمطالعة الجدول السابق يتضح الاتى:

* أن مفردات عديدة قدمت فى هذه الفئة كعناصر لحل المشكلة، وبالنظر إلى جريدتى الدراسة نجد أنهما اقتربا فى النسبة المئوية تارة وتباعدا تارة أخرى، وذلك لاختلاف سياساتهما التحريرية حيث كانت مواقفهما من وحدات هذه الفئة كما يلى:-

(١) كانت مشكلة زيادة السكان أحد أسباب المشكلة الإقتصادية ولذلك كانت الحاجة إلى تخفيف هذه الزيادة أحد أشكال الحل المطروحة، حيث أصبح من الضرورى التعرف على العدد الأمثل للسكان فى دولة ما وفى وقت ما.. وإلى أى مدى تؤثر زيادة السكان على الإقتصاد القومى؟.. وما هى العلاقة بين تزايد السكان ، وتوافر الطعام والاستهلاك والادخار والأجور(١٥).

وبالنظر للجدول نجد أن الأهرام قد أكدت على هذه النقطة كأحد أشكال حل المشكلة الإقتصادية بنسبة -٦٦٪ مقابل نسبة -٥٦٪ لجريدة الأهالى.

(٢) وإذا كان المصريون عندما بدأوا يشعرون بضيق الحال والعوز، قررت فئات كثيرة منهم الهجرة لتعمل فى الخارج لتحسين أوضاعهم الإقتصادية، مما خفف من شدة الأزمة الإقتصادية المصرية، ولذلك اقترحت جريدتى الدراسة فى ضوء تفاقم المشكلة السكانية، تشجيع المصريون على السفر للعمل فى الخارج، وقد تجاوبت الأهرام مع ذلك بنسبة - ٨٣٪ مقابل نسبة ٦٤٪ للأهالى.

(٣) وحول مبدأ استخدام الثواب والعقاب فى مستوى الأداء في العمل، سواء بالحافز أو بالتحقيق فى حالتى النجاح والتقصير.. وجدنا أن الأهرام لم تعطى سوى نسبة ٢٠٪ لذلك فى حين تمسكت به وكررته جريدة الأهالى بنسبة -٧٠٪ وذلك لرفع الإنتاج.

(٤) وإذا كانت الزيادة السكانية وبعض النظم الإقتصادية قد تؤدى فى حالة نقص الموارد إلى زيادة حجم البطالة فإن أحد ملامح حل هذه المشكلة تبدو فى فتح مجالات عمل جديدة، حيث طالبت الأهالى بذلك بنسبة – ٧٤٪ مقابل نسبة ٥٧٪ للأهرام.

(٥)إن الحكومة ينبغى أن تقوم بتحسين الإدارة والبحث عن مصادر تمويل جديدة تساعد على دفع النظام الاقتصادى بشكل لا يمثل عبء على الموازنة العامة، ولذلك تجاوبت الأهالى مع هذه النقطة بنسبة –٥٨٪ مقابل نسبة –٥١٪ لجريدة الأهرام.

(٦) ان الرأسمالية الوطنية تعد الضلع الخامس فى تحالف قوى الشعب، اهتمت جريدتا الدراسة بالحديث عن دورها فى دفع عجلة الاقتصاد المصرى حيث طالبت الأهرام بتشجيع الإستثمار لصالح الرأسمالية الوطنية وكان ذلك بنسبة –٧٤٪ مقابل نسبة – ٣٣٪ لجريدة الأهالى التى سبق أن تحفظت على ممارسات الرأسمالية الوطنية المصرية فى الاقتصاد المصرى وطالبتها بعدم الشعور بأنها ند للقطاع العام.

(٧) من بين ما قدم الإتحاد العام لنقابات عمال مصر من مقترحات لتطوير ودعم القطاع العام، تأكيده على ضرورة امتصاص ما يوجد من عمالة زائدة فى بعض شركات القطاع العام وذلك بالنقل إلى شركات القطاع العام المنشأ حديث(١٦).. وبالنظر إلى جريدتى الدراسة نجد أن الأهالى اعتقدت فى ذلك بنسبة –٧٤٪ مقابل نسبة –٥٩٪ للأهرام.

(٨) عرضنا فى الفصل الثالث من الدراسة للأفكار المختلفة التى طالب بعضها بالتخلى عن القطاع العام جملة وتفصيلا، وطالبت كتابات أخرى بالتخلى عن الشركات الخاسرة والتصرف فيها بالبيع ولذلك نجد أن جريدة الأهرام التى مالت فى ضوء الدراسة التحليلية إلى الأفكار الخاصة بالإصلاح والخصخصة تؤيد هذه الفكرة بنسبة -٧١٪ بينما لم تتكرر هذه الفكرة كأحد أشكال الحل للمشكلة الإقتصادية فى الأهالى بنسبة -٨٪.

(٩) يمكن القول: بأنه لا يوجد نظام مطلق للتجارة الحرة، كما أنه لا يوجد نظام مطلق بللحماية التجارية، ولكن الذى يوجد فى عالمنا المعاصر هو أساليب تتبعها الحكومات الواعية، سعيا وراء مصلحة مواطنيها وتسعى الشركات لتحقيق الارباح والنمو واكتساب الأسواق والسيطرة عليها وعلى هذا يتضح أن معظم الدول بقطاعيها العام والخاص تسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية بمساعدة قطاع التجارة الخارجية(١٨).

وقد شجعت الأهرام الإتجاه لتحرير التجارة الخارجية وبعض الحظر المتكرر على مختلف السلع، وتشجيع المنافسة وكانت نسبة تصور الأهرام لهذا الحل -٥٦٪ مقابل نسبة -١٥٪ للأهالى.

(١٠) وطالبت جريدة الأهالى بضرورة الاستغلال الأمثل للموارد وذلك بنسبة -٦٨٪ مقابل نسبة -٦٦٪ من جانب الأهرام.

ولذلك فإن وحدات هذه الفئة تجيب بوضوح على تصور الجريدتين لحل المشكلة ، أيدتها فى الإبقاء على القطاع العام جريدة الأهالى أكثر من جريدة الأهرام.

جـــدول رقـــم (٦)

يوضح اسلوب الاقـــناع فـــى الجريدتـــين

الجريدتين / اتجاه / فئة الاقناع		الأهالى				الأهرام			
		ك	%	الجملة ك	الجملة %	ك	%	الجملة ك	الجملة %
فئة أسلوب الاقناع	أسلوب عاطفى	٧٢	٤٧ر٦٨			٦٥	٤٦ر٤٢		
	أسلوب موضوعى	٩٩	٦٦			٩٥	٦٧ر٨٥		
			*					*	

*الجملة هنا أكبر من مفرداتها للتكرار.

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لنا الاتى:-
(١) أن اختيار الحجة والأرقام، كانت لها الغلبة في النسبة المئوية للموضوعات التى تم تحليلها، وبذلك فإن اتجاه الصحف اعتمد على تقديم الموضوع بشكل منطقى، وبأسلوب موضوعى حيث كانت نسبتها فى الأهرام - ٦٨٪ مقابل نسبة ٦٦٪ للأهالى.

(٢* وفى مجال التأثير العاطفى واستخدام أسلوب يخاطب الوجدان رأينا أن جريدة الأهالى استخدمت هذا الأسلوب بنسبة أكبر من الأهرام من خلال تأكيدها على التذكرة بالمكاسب الثورية وحرصا على الطبقة العمالية حيث بلغت نسبة اهتمام الأهالى بهذه الوحدة -٤٨٪ مقابل نسبة -٤٦٪ للأهرام.

ويجيب لنا ذلك على التساؤل الأخير على أن الاسلوب الموضوعى كان الأساس فى التعامل مع المشكلة مع نسبة لا يستهان بهامن إثارة العاطفة خاصة فى جريدة الأهالى.

مراجع الفصل الخامس

١- Arnold, Edmund: Functional Newspaper design. Harper and Row, New York, 1965,P.155.

٢- Arnold, Edmund: Ibid, P.151.

٣- Bowskill, Derk, Photogrqphy made simple London: Bullter and to nrer. Ltd, 1980 P.3.

٤- Emery,Introduction to mss communication, (New York): Podd mead, 1969, p.278.

٥- Rivery, William: Newspaper Features and magazine articles, 2 ed (Belmont: Wadsworth publishing company, 1976, P.303.

٦- فتحي خليل: العنوان الصحفى والتنسيق بين الأقسام، الإتحاد العام للصحفيين العرب، السلسلة المهنية رقم(٦) ١٩٨٢، ص١٤.

٧- Gerst, E, Rogert, Headlines and deadlines (New York, Columbia University, press). 1960, P.104.

٨- Moen,R,Daryl, Newspaper Layout and design, 2ed the Iowa state University press, ames, 1985, PP. 243-244.

٩- هويدا عدلى: مرجع سابق، ص ٢٥٦.

١٠- هويدا عدلى: المرجع السابق نفسه. ص ٢٥٤.

١١- السيد زهرة: مرجع سابق . ص ١١٨.

١٢- هويدا عدلى: مرجع سابق. ص ٢٥٣.

١٣- ابراهيم العيسوى: المسار الإقتصادى في مصر: مرجع سابق، ص١٤ .

١٤- ابراهيم العيسوى: المرجع السابق نفسه. ص ٣٣.
١٥- محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية. دار الفكر العربى، القاهرة، ط٣، ١٩٨٥، ص ص١٩٨،١٩٩ .
١٦- هويدا عدلى: مرجع سابق. ص ٢٦٢ .
١٧- محمد ناظم حفنى: الإصلاح الإقتصادى. مرجع سابق.ص٢١١ .

نتائج الدراســـــة

أولا: نعرض فيما يلى لأهم نتائج هذا البحث:

(١) أن جريدة الأهالى اهتمت على المستوى الكمى بمناقشة المشكلة الاقتصادية أكبر من الأهرام.

(٢) أن تنـاول المشكلة باستخدام نمط الخبر شكل أعلى درجة فـى أنماط التحرير تلاه المقال والتقرير.

(٣) اعتمدت الأهرام في إثارة المشكلة بقلم كتابها ومراسليها فى حين اعتمدت الأهالى أكثر على مراسـليها والمصحـافين مـن الخـبراء والمتخصصين فى الإقتصـــــاد.

(٤) أثارت الأهالى المشكلة بالصفحة الأولى أكثر من الأهـرام، وكذلـك على صفحتها الأخيرة، وقد اتخذت لها موقعا أفضل ، وهو نصف الصفحة الأعلى الـذى يتفق مع مسيرة العين عند النظر والقراءة، وكذلك زاد استخدام الصور فى جريدة الأهالى عن الأهرام. وتعاملت مع الموضوعات بشكل جاذب للبصر من خلال الأرضيات والفواصل والإطارات والعناوين الممتدة والعريضة وذلـك يؤكد ابراز المشكلات بشكل طيب فى جريدة الأهالى أولا ثم الأهرام ثانيا.

(٥) أن الأهالى لم تنفعل كثيرا بالإشارة الى انتقاد القطاع العام، فـى حين فندت الأهرام فى نقدها القطاع العام بنسبة أكثر وضوحا.

(٦) كذلك أيدت الأهرام بنسبة كبيرة التحول لاقتصاد السوق وتدنت نسبة الأهالى في هذا الشأن.

(٧) أكدت الأهالى أن التحول الاقتصادى سوف يؤدى إلـى عدم تكـافؤ الفرص وضياع حقوق العمال وعرقلة التنمية وزيـادة الفقر والبطالـة

والتخلى عن المشروعات العملاقة والإستسلام لسياسة صندوق النقد الدولى والتخوف من نوعية المشترى، في حين تدنت نسبة النقد عند الأهرام لهذه العناصر.

(٨) طالبت الأهالى بفتح مجالات عمل جديدة واستخدام أسلوب الثواب والعقاب فى العمل واستخدام أسلوب التدريب التحويلى للعمالة الزائدة إلى منشآت القطاع العام الجديدة والمطالبة بالإستغلال الأمثل للموارد.

(٩) في حين ركزت الأهرام على بيع الشركات الخاسرة بالإضافة إلى تشجيع رأس المالية الوطنية وتخفيف حدة الزيادة السكانية وتعديل الهياكل التمويلية.

(١٠) إن الأهرام والأهالى مالتا الى استخدام الأسلوب الموضوعى فى اقناع القارىء ، وإن كانت الأهالى قد استخدمت بالإضافة الى الموضوعية ، الأسلوب العاطفى أكثر من الأهرام، لإثارة عاطفة القارىء فى التمسك بفكرة المكاسب الثورية والتى من بينها القطاع العام.

ثانيا: مقترحات البحث:

(١) ضرورة شرح وتبسيط المفاهيم الإقتصادية لأن جمهور القراء ليسوا على درجة علمية واحدة. وخاصة أن علم الإقتصاد من العلوم التى يصبح الحديث عنها جافا، فيصبح التبسيط مفيدا للجمهور العام القارىء وليس الخاص.

(٢) ضرورة الإهتمام باستخدام الرسوم البيانية والتوضيحية الأخرى فى هذه الموضوعات لتسهيل مهمة القارىء حيث نستطيع أن ننقله

مـن الأرقـام التجريديـة إلـى المرحلـة الواقعيـة بوسـيلة الايضـــاح المستخدمة.

ثبـت المراجـــع

مراجـــع الدراســـة

أولا: رسائل جامعية.

١- فوزى عبد الغنى: العلاقة بين شكل الصحيفة ومضمونها: ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ،سوهاج، ١٩٨٣.

ثانيا: الدوريات:

١- ابراهيم الدسوقى أباظة: النموذج الإنمائى (الإصلاح الإقتصادى في مصر والتطورات الدولية): كتاب الأهرام الإقتصادى، سلسلة ٤٣، سبتمبر ،١٩٩١.

٢- أحمد جمال الدين مرسى: قضية الخصخصة (ضغوط خارجية أم دوافع داخلية) مجلة العربى، مطابع الوطن، الكويت، أغسطس،١٩٩٣.

٣- حازم البيلاوى : من النظام الإقتصادى الجديد الى نظام المعلومات الجديد، مجلة الإعلام العربى، دورية نصف سنوية تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بتونس، العدد الأول، السنة الثانية، ١٩٨٢.

٤- صلاح الدين حافظ: ثورة يوليو والديمقراطية بين سلبيات التجربة والحملة الإعلامية، مقال بمجلة الدراسات الإعلامية، العدد رقم ٦٨ (يونيو - سبتمبر) القاهرة، ١٩٩٢.

٥- فتحى خليل : العنوان الصحفى والتنسيق بين الأقسام. الإتحاد العام للصحفيين العرب، السلسلة المهنية رقم (٦) ١٩٨٢.

٦- هويدا عدلى:-العمال والسياسة(١٩٥٢ - ١٩٨١)، كتاب الأهالى، مطابع شركة
الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، رقم ٤٥، يوليو ، ١٩٩٣.

ثالثا : ندوات ودورات تدريبية ومؤتمرات:

١-أحمد الغندور، الإقتصاد المصرى: المشكلة والحل، الدورة التدريبية لمحررى الشئون الإقتصادية بالمجلس الأعلى للصحافة، (الأمانة العامة)

فى الفترة من (٩ - ٢٨يونيو) مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.

٢- اسماعيل صبرى عبد الله: الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث مع اشارة خاصة لمصر، بحث للمؤتمر الأول لقسم الإقتصاد (البطالة فى مصر) دار النهضة العربية، ١٩٨٩.

٣- ايهاب عز الدين: النظم الإقتصادية والسياسية المعاصرة فى محاضرة بمعهد العلاقات العمالية ، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة، د.ت.

رابعا: المراجع العربية:

١- ابراهيم العيسوى: المسار الإقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح ، دراسة نقدية فى الأزمة، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

٢- أحمد فريد، وسهير محمد: تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ، ١٩٨٦.

٣- أحمد سعيد دويدار: أفول نجم القطاع العام، مطابع أخبار اليوم ، القاهرة، ١٩٩٢.

٤- اسماعيل صبرى عبد الله: تنظيم القطاع العام: الأسس النظرية وأهم القضايا
التطبيقية، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٩.

٥- اسماعيل محمد هاشم وعاطف احمد حشيش: مبادىء علم الإقتصاد، دار

المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

٦- السيد زهرة: أحزاب المعارضة وسياسة الإنفتاح فى مصر، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢.

٧- سعيد النجار: نحو استراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة، ط١ ،١٩٩١.

٨- سمير حسين: بحوث الإعلام (الأسس والمبادىء)، عالم الكتب، القاهرة،١٩٨٦.

٩- ---------- : تحليل المضمون: عاالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣.

١٠- عارف حمو وآخرون: محاضرات فى الإقتصاد، دار الهلال ، القاهرة،١٩٩٠.

١١- عبدالجليل العمرى: ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الإقتصادى: دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٦.

١٢- عبد الرحمن يسري أحمد : تطور الفكر الإقتصادى ، دار الجامعات المصرية،

الإسكندرية، ١٩٧٠.

١٣- طارق حجى: ما العمل (تحليل وتأصيل لمشكلات مصر المعاصرة)، مؤسسة

الأهرام، القاهرة،ط٢،١٩٨٦.

١٤- مجدى الشوربجى: الإقتصاد والقياس (النظرية والتطبيق)، مكتبة عين شمس، القاهرة،١٩٩٢.

١٥- محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٥.

١٦- محمد ناظم حفنى: الإقتصاد والقياس (النظرية والتطبيق)، مكتبة عين شمس،

القاهرة، ١٩٩٢.

خامسا: المراجع المعربة:

١- دوناهيو : قرار التحول الى القطاع الخاص (غايات عامة ووسائل خاصة)

ترجمة: محمد مصطفى غنيم ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ،١٩٩١.

٢- روبرت دال: مقدمة الى الديمقراطية الإقتصادية. ترجمة محمد مصطفى غنيم ، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١ ،١٩٩٢.

٣- ماتسفيك،اووين: علم الإقتصاد. ترجمة بيهرانيش، مركز الكتب الأردنى، عمان، ١٩٩٨.

٤- هيلبرونر روبرت : قادة الفكر الإقتصادى: ترجمة: راشد البراوى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، جـ٢ د.ن.

سادسا: المراجع الأجنبية:

1- Arnold, Edmund: Functionql Newspaper design Haper and Row, New York, 1965, P. 151, 155.

2- Berelson, Bernard, Content anlysis in Communication New York Hafner Publishing company, 1971. Resarch.

3- Bowskill, Derk, Photography made simple London: Bullter and to nrer. Ltd, I980, P.3.

4- Budd, Richard, Thorp, Robert & Donohew, Lewis. Conteut analysis of Commumication, New York: The Macmillau Company, 1967.

5- Don, Dalten: Newspaper management. Londo, Heinman, 1967.P.29

6- Emery, Introducation to mes Commumication, (New York): Podd mead, I969, P> 278.

7-E,Roscoe, Organi Ziation for producation: Richard, D.Lrmin, inc, Hpmewood, Fllionis. 1969, P>220.

8- Frqnk, Thoyere: Newspaper Busines Management, New York, Printic, Halll. 1954. P.29.

9- Gerst, E, Rogert, Headlines and deadline University, Press. 1960,P.104.

10- John, Golden: Newspaper mangagment. London, Heinman, 1967, P. 13.

11-- Gyril Spector: Management in the printing Industry, Longman, Green and Co.L.T.D, on, 1969, P.60.

12- Krippend orffiklaus, Content analysis: An Introducation to itsMethodolog, London: Sage Publications, 1980.

13- Moen, R,Daryl, Newspaper Layout and design, 2ed the Iowa state University, Perss, ames, 1985, PP. 243-244.

14- Philip Kotler: Markerting mangement, Analysis, Planing and Control, Engle wood cli.ffs, New Jersy, Prentce-Hall, 1972,PP.250-252.

15- Rivery, William: Newspaper Features and magazine articles, 2 ed (Belmont: Wadsworth Publishing Company, 1967, P.303.

16- Whole. John: Journalismand Governiment The Macmillan press ltd, London, I972,P.71.

المحتـــوي

ملاحق الدراسة

دليل استمارة تحليل المضمون

رقم المربع	المدلـــول الذى يشـــير اليه
١	اسم الجريدة.
٢	تاريخ الصدور.
٣	فئة أنمـاط التحريـر (٣/١ الخبر ٠ ٣/٢ التقريـر - ٣/٣ التحقيـق - ٣م٤ الحديث - ٣/٥ التحليل - ٣/٦ المقال - ٣/٧ الكاريكاتير).
٤	فئة المصدر: (٤/١ المراسل ٤/٢ الكاتب - ٤/٣ المصاحف).
٥	فئة عناصر الإبراز: (٥/١ موقع صفحة أولى - ٥/٢ صفحة داخلية - ٥/٣ صفحة أخيرة - ٥/٤ نصف صفحة أعلى - ٥/٥ نصف صفحة أسفل ٠ ٥/٦ صور شخصية - ٥/٧ صور توضيحية - ٥/٨ فاصل - ٥/٩ إطار - ٥/١٠ أرضية - ٥/١١ عنوان ممتد - ٥/١٢ عريض - ٥/١٣ عمودى - ٥/١٤ ملون غير الأسود).
٦	فئة مضمون الإتصال: (٦/١ انتقاد القطاع العام - ٦/١/١ انخفاض العائد -٦/١/٢ زيادة اعانة الحكومة - ٦/١/٣ زيادة العمالة - ٦/١/٤ خلـل هيـاكل التمويـل - ٦/١/٥ سـوء الإدارة - ٦/١/٦ اسـتمرار الخسارة ٦/٢ التحول لاقتصاد السوق - ٦/٢/١ زيادة إيرادات الحكومة - ٦/٢/٢ سرعة اتخاذ القرار - ٦/٢/٣ تخفيف العبء المادى عن الحكومة - ٦/٢/٤ تخفيف العبء الإدارى عن الحكومة - ٦/٢/٥ زيادة مساهمة الأفراد - ٦/٢/٦ زيادة قيمة العائد - ٦/٢/٧ خلق جو المنافسة - ٦/٢/٨ زيادة كفاءة العمالة. ٦/٣ انتقاد التحول لاقتصاد السوق - ٦/٣/١ عدم تكـافؤ الفـرص - ٦/٣/٢

ضياع حقوق العمال - ٣/٣/٦ زيادة الفقر - ٤/٣/٦ عرقلة التنمية القومية - ٥/٣/٦ زيادة البطالة فى المجتمع - ٦/٣/٦ الإتجاه لمشروعات الربح السريع - ٧/٣/٦ ترك المشروعات العملاقة - ٨/٣/٦ الإستسلام لسياسة صندوق النقد الدولى - ٣/٦) نوعية المشترى - ١٠/٣/٦ زيادة تركيز الملكية الفردية.

٤/٦ فئة حل المشكلة - ١/٤/٦ تخفيف الزيادة السكانية - ٢/٤/٦ تشجيع العمالة بالخارج - ٣/٤/٦ استخدام أسلوب الثواب والعقاب فى العمل - ٤/٤/٦ خلق مجالات عمل جديدة - ٥/٤/٦ تعديل الهياكل التمويلية - ٧/٤/٦ استخدام التدريب التحويلى للعمالة الزائدة- ٨/٤/٦ بيع الشركات الخاسرة - ٩/٤/٦ تحرير التجارة الخارجية.

٧ فئة اسلوب الإقناع : (١/٧ الأسلوب العاطفى - ٣/٧ الأسلوب الإقناعى).

---

*نموذج لاستمارة تحليل المضمون من خلال تحديد فئات التحليل السابقة .

*تم تصميم استمارة تحليل المضمون الخاصة بهذه الدراسة على النحو التالى :-

١- اسم الجريدة

٢- تاريخ الصدور

فئة أنماط التحرير (٣)	فئة المصدر (٤)	فئة عناصر الابراز (٥)	(٦) فئة مضمون الاتصال: فئة انتقاد القطاع العام ١/٦	فئة التحول لاقتصاد السوق ٢/٦	فئة انتقاد التحول لاقتصاد السوق ٣/٦	فئة حل المشكلة ٤/٦	فئة الاسلوب (٧)
١/٣ الخبر	١/٤ المراسل	١/٥ صفحة أولى	١/١/٦ انخفاض العائد	١/٢/٦ انخفاض العائد	١/٣/٦ عدم تكافوء الفرص	١/٤/٦ تخفيض الزيادة السكانية	١/٧ أسلوب عاطفى
٢/٣ التقرير	٢/٤ الكاتب	٢/٥ صفحة داخلية	٢/١/٦ زيادة اعانة الحكومة	٢/٢/٦ سرعة اتخاذ القرار	٢/٣/٦ ضياع حقوق العمال	٢/٤/٦ تشجيع العمالة بالخارج	٢/٧ أسلوب استدلالى
٣/٣ التحقيق	٣/٤ مصاحف	٣/٥ صفحة أخيرة	٣/١/٦ زيادة العمالة	٣/٢/٦ تخفيف العبء المادى عن الحكومة	٣/٣/٦ زيادة الفقر	٣/٤/٦ مبدأ الثواب والعقاب	
٤/٣ الحديث		٤/٥ $\frac{1}{2}$ أعلى الصفحة	٤/١/٦ خلل هياكل التمويل	٤/٢/٦ تخفيف العبء الادارى عن الحكومة	٤/٣/٦ سرقة للتنمية القومية	٤/٤/٦ مجالات عمل جديدة	
٥/٣ المقال		٥/٥ $\frac{1}{2}$ أسفل الصفحة	٥/١/٦ سوء الادارة	٥/٢/٦ زيادة مساهمة الافراد	٥/٣/٦ زيادة البطالة فى المجتمع	٥/٤/٦ تعديل هيكل التمويل	
٦/٣ التحصيل		٦/٥ صور شخصية	٦/١/٦ استمرار الخسارة	٦/٢/٦ رفع قيمة العائد	٦/٣/٦ الاتجاه لمشروعات الربح السريع	٦/٤/٦ تشجيع الرأسمالية الوطنية	
٧/٣ الكاريكاتير		٧/٥ صور توضيحية		٧/٢/٦ خلق جو المنافسة	٧/٣/٦ ترك المشروعات العملاقة	٧/٤/٦ التدريب التحويلى للعمالة الزائدة	
		٨/٥ مانشيت		٨/٢/٦ زيادة كفاءة العمالة	٨/٣/٦ الاستسلام لسياسة صندوق النقد	٨/٤/٦ بيع الشركات الخاسرة	
		٩/٥ اطار			٩/٣/٦ نوعية المشترى	٩/٤/٦ تحرير التجارة الخارجية	
		١٠/٥ ارضية			١٠/٣/٦ زيادة تمركز الملكية الفردية		
		١١/٥ ممتد					
		١٢/٥ عريض					
		١٣/٥ عمودى					
		١٤/٥ بلون غير الاسود					